

## أزمة الاتحاد العام لطلبة تونس

صاح من المعروف لدى الجميع أن أزمة الاتحاد مرهبا، المؤامرة التي قام بها النظام في مؤتمر قرية ١٩٧١ و مع... (أ) لم يقم المؤتمر ولم تصدر ولا هيئات جديدة ممثلة ولا نصوص وقوانين داخلية... ولقد أتت حركة فيفري الخالدة ١٩٧٢، التي بلورت فيها الحركة الطلابية اتجاهات سياسية عامة مناهضة للإمبريالية والصهيونية والرجعية، ولتطرح فيه الجماهير الطلابية شعار المؤتمر الخارق للعادة على تحقيق اتحادا عاما حرا وممثلا وديموقراطيا، بل مارست الحركة هنا الشعار وحاولت فرضه جماهيرنا وبصورة علنية وكان مال هذه التجربة الفشل نظرا لتدخل جهاز القمع البوليسي الذي أوقف أعمال المؤتمر بالشكل والمحتوى الذي أراده الطلاب، ولكن لم ينل ذلك من عزمهم في النضال. وأتت محاولة ١٩٧٣ لحل أزمة الاتحاد، ولكن لم تفص بنتيجة، إذ توجت هذه المحاولات بحملات قمع رهيبه استهدفت المناضلين الذين كان تعدادهم المئات عنوانا على غطرسة النظام وتحديه امطامح وطلبات الجماهير الطلابية - وتجدر الملاحظة هنا أن النظام في فترة ١٩٧٣ قد وافق على برنامج ٣- وقد تبين أن ذلك اعترافا شكليا يستهدف ترتيب الأوضاع في صفوف النظام حتى يتمكن من المبالطة والقيام في فترة أخرى بحملاته الإرهابية والقمعية التي كان هدفها شل الحركة الطلابية، وضرب الهياكل النقابية المؤقتة. وتوجت كل هذه المحاولات والمناورات بما سمي بالمؤتمر ١٩ الصوري (أوت ١٩٧٥) الذي كان عنوانا صريحا لضرب الحريات الديمقراطية في الجامعة وفي الوطن، وحلقة راقية من سياسة النظام الاوطنية والاديموقراطية والذي استهدف بالاساس ضرب الهياكل النقابية المؤقتة وافراغها من جماهيرها والانفراد بعناصرها المناضلة. كانت تلك الاحداث تعبر عن أهداف النظام الرجعي والتي يريد فرض حله الرجعي لأزمة النقابيين الاتحاد (أي القضاء على الحالة الاستثنائية) بالقضاء على الهياكل النقابية ومناضليها النقابيين وما زال هذا الاتجاه هو الذي يعمل على تحقيقه سواء كان ذلك بأشكال قديمة او بأشكال "جديدة" ولقد ساهمت تلك الاحداث والنضالات بقسط كبير في تجذير مفاهيم وطرق العمل في صفوف الحركة الطلابية، وأصبح من الضروري في كل مرحلة تحديد البرامج المناسبة للوضع وأصبح اليوم مثلا مفهوم المؤتمر الخارق للعادة بعيدا عن كل تلك الاوهام الصلاحية والتصورات المقيمة لانتهازيين مفهوما جذريا يستند بالاساس على قوى الحركة الطلابية الذاتية وجماهيرها وحلفائها الموضوعيين بعد أن كان مفهوم المؤتمر في مراحل سابقة يستند الى قناعات اصلاحية، والتصورات المقيمة... للاديموقراطيين. وقانونية تربط نضال الطلبة بتأشيرة "يمنحها" النظام (وسنرى ما هو الثمن المطلوب دفعه للتحصل على ذلك).

ولقد ساعد على بث هذه الاوهام الانتهازيون فاكتفوا بهذه الاشارة، فالمطالبة بالتأشيرة القانونية المنشودة... حتى في صورة قبول لانعقاد "المؤتمر" تحت لواء "الممثلين الحقيقيين" فان لذلك مقابلا سياسيا وشرطا سنتمرض اليها فيما بعد. لقد وقع الأكتفاء بالتنديد بمناورات النظام ووقمت التعبئة الجماهيرية على هذا الاساس ولم تتوصل الحركة الطلابية وقيادتها طرح

البديل المستقل عن النظام و النابع من ظروفها و طاقتها و وضعها . نظرا لهذه الحالة فلو قد تمكن النظام من ضرب الحركة و من توجيه الكمات لها . أملا أن تسقط في حوزته و ورغم المواجهمة و النضالات الجماهيرية فان ذلك لا يمكن ان يكون الا رية فعل مباشرة لا تستخدم الا الطرق الاصلاحية البرلمانية و القانوني في صورة غياب البديل الوطني و الديمقراطي الجذري فيما يخص تحقيق المؤتمر الخارق للعادة و بالتالي مسألة الخروج من الحالة الاستثنائية التي يعيشها الاتحاد العام لطلبة تونس و الارتقاء الى مستوى نضالي اعلى يمكن الحركة الجماهيرية الطلابية من تجذير نضالها و المساهمة باكثر قدرة في النضال الوطني الديمقراطي الذي يخوضه شعبنا ، أمتنا العربية .

يتضح مما تقدم أن جذور الزمة التي يتخبط فيها الاتحاد منذ ١٩٧١ راجعة : رئيسيا سياسة النظام اللادولنية و اللا ديمقراطية و اللا شعبية التي تعتمد على قمع أي تحرك أو ممارسة ديمقراطية مهما صغر حجمها ، و بالتالي الرفض القاطع و المجابهة الصارمة لنضالات الجماهير و ضرب حقها في التعبير عن رأيها و الدفاع عن مصالحها و مطالبها .

المفاهيم و التصورات الاصلاحية و اليمينية المنحرفة التي لا يمكن بأي حال من الاحوال الا أن تقود الحركة في طريق مسدود . هاته المفاهيم التي تساعد و تكرسها الممارسات الانتهازية "اليسارية" التي تسبب روح المفارقة و التهور و بالتالي تقود الحركة و الجماهير الطلابية الى باب مفلق و تعزلها عن نضالات الجماهير الشعبية و نضالات الشعوب العربية .

ان التعبير على أزمة الاتحاد العام لطلبة تونس هو الوضع الاستثنائي الذي يعيشه منذ مؤتمر قرية ١٩٧١ ، هاته الزمة التي كما بينا كان سببها رئيسيا النظام الرجعي العميل و ثم مواقف القوى الانتهازية . فاذا كان النظام يريد انهاء الحالة الاستثنائية بفرض حله الرجعي للزمة ، فان القوى الانتهازية تلتقي معه في هذه النقطة بالذات و لكن بشكل ثان ، اذ تطالبه بتأشيرة قانونية ، تسمح بتمرير حله الرجعي بتواطؤ مكشوف من قبلها . و بما أن النظام لا

يثق ثقة كاملة بهذه القوى ، فانه يدغمها الى المزيد من التنازل و التهادن و الى المزيد من وأصبح تكريس الانشقاق في صفوف الحركة الطلابية ، و المزيد من بث الافكار المسمومة التي تريد تكريس الزمة حالة الضموض السياسي و حالة القنوط و الامبالاة عند الجماهير الطلابية . و بهذه الصفة نستطيع

أن نتأكد أن هذه القوى الانتهازية ما زالت تلعب دورا خيانيا كبيرا يهدف تحضير الظروف التي تمكن فيها الحركة الطلابية للنظام الرجعي و بالتالي تمرير حله الرجعي للزمة .

تطور اتجاه الرجعية و الحالة العامة بالوطن :

انه لا يجب أن نفترا اذا ما تغيرت وجوه في صف السلطة ، فأقيل هذا الوزير ليخلفه آخره أو حتى أقيلت هذه الحكومة لتوضها حكومة أخرى ، ان هذه الاحداث ، ان تعكس شيئا أساسا مصالح الطبقات الرجعية الحاكمة و مصالح القوى الامبريالية لترتيب أوضاعها و مواجهة المد الجماهيري بطرق جديدة . و تركز هذه الطبقات الى المخازنة و المراوغة ظنا منها أن ذلك يساعد على هذه

الحفاظ على هذا النظام المنحل والمشوه .  
لقد تبدلت الرموز التي حكمت وأخذت مسؤوليات في جهاز السلطة و الدولة ، ولكن لم  
تتغير وبشكل أساسي و جوهري طبيعة المجتمع وطبيعة النظام .  
لقد عاشت الجماهير الشعبية فترة طويلة من تجربة البرجوازية البيروقراطية ، التي صنعتها  
وغذتها الامبريالية و دعمت نفوذها وقادتها القوى الاصلاحية ، <sup>لكن</sup> ~~ولكن~~ جوهر الاستغلال بقي على حاله  
بل عاشت جماهير الشعب حالة من القمع والارهاب والاستغلال الفاحش بقوة الحديد والنار ، ولم  
تتغير طبيعة النظام <sup>لا</sup> وطبيعة الدولة . وحين فشلت مهمة البرجوازية البيروقراطية تحت  
ضغط نضالات الجماهير ، عمدت الامبريالية الى ترتيب الأوضاع في جهاز السلطة لمواجهة الحركة  
الجماهيرية الماعدة ، فأقصت الاصلاحيين ووضعت مكانهم عناصر و فية لها كذلك ذات اختيارات :  
ليبرالية ، هؤلاء المرتزقة والوصاليين أمثال نويرة وبلخوجة ومزالي والسياح .

لقد عملت الامبريالية والرجعية على ضرب الجماهير معتمدة على الديكتاتورية البوليسية  
فقومت رقعة سيطرة البوليس في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وأصبحت أجهزته وهياكله  
تمثل البنيان الذي ترتكز عليه الديكتاتورية في تونس ، التي اعتمدها النظام قوة ضاربة  
لضمان نفوذه ومصالحه كقيام عميل للامبريالية .

ورغم وحشية القمع ( لا من حيث المظهر فحسب ، بل كذلك ، من حيث الطرق المدروسة التي يتبعها  
البوليس في ضرب المناضلين الوطنيين الديمقراطيين ) فلقد تصاعدت النضالات الجماهيرية وخاصة  
نضالات الطبقة العاملة <sup>التي</sup> اجتازت بها جدار الصمت التي وضعتها السلطة لعزلها . ان لهذه  
النضالات وقع ايجابي كبير ففأربكت صفوف الرجعية مما زاد في احتداد التناقض بينها ، وأعطت  
أفقا عميقا للنضال الوطني الديمقراطي .

نستطيع أن نقول أن الديكتاتورية البوليسية أصبحت غير كافية لضمان "الامن" المنشود .  
وأصبح البحث على طرق أخرى لمواجهة المد الجماهيري من قبل النظام أمر تحتّمه عليه ظروف  
الازمة التي تحتاجه .

### التناقضات

وتلجأ الامبريالية الى تقسيم الأدوار في صفوف الرجعية ، مستفلة التي تنخر صفوفها وصراع  
التكتلات والاطراف ، والتي هي انعكاس بصورة أساسية لتناقضات الامبريالية ، <sup>وانعكاس</sup> ~~وانعكاس~~ لفصل النضالات  
الجماهيرية ، إذ أن الاختلاف لا يكمن في مسألة تفسير جوهري لطبيعة المجتمع وخدمة المصالح الحيوية  
لشعب ، بل في طريقة مواجهة تلك النضالات <sup>التالي</sup> وطريقة الحفاظ على مصالح الطبقات الرجعية  
واسيائها الامبرياليين .

وفي إطار الازمة العامة التي تحتاج النظام الرجعي بتونس ، كان انعكاس مباشر لازمة  
الامبريالية العالمية وعلى رأسها العملاقين ، واحتداد التناقض في صفوفها ، ولما تحضره <sup>للثانية</sup>  
من دمار وحروب محلية وتدخلات عسكرية وانقلابات تستهدف تقسيم واعادة تقسيم العالم ، في إطار  
هذه الازمة الناجمة تتصدر الطبقة العاملة النضالات متحدية كل القوى الامبريالية والرجعية

رافعة لواء التحرر والديموقراطية وداعية الى الالتحام للوطني للديموقراطي لكل فئات وطبقات الشعب المضطهدة لتكثيف النيران على هؤلاء العداة...  
ان القوى الاصلاحية واليمينية والتحريرية عاقدة العزم على المسير في اتجاه التمهين والتخالف مع الرجعية لضرب الحركة الجمادية ، تلوح بتلك الاوهام الفارغة حول امكانية المتحول السلمي في كنف الحرية والديموقراطية " ولكن ذلك عكس الحقيقة مهما حاولوا اعطائها صورة تحميلية " ان القوى الاصلاحية والتحريرية تحضى بدعم مباشر من قبل العملاق الروسي وكل الاحزاب التحريفية والاصلاحية ، وهي تضن نفسها في خدمة هذه الجبهة للامبريالية وتلعب بالرهان مفتع النظام مدفوعة من طرف تلك القوى .

ماذا يريد النظام البورقيني الدميل:

تسييساً في جريدة الصدى ( ٢٧ سبتمبر ١٩٧٦ ) تعليقا على انعقاد مجلس الوزراء مايل " وفي التعليم العالي تتمنى النفوس المخلصة ، أن لا يتكرر ما حدث في العام الماضي ، وهناك رغبة من الحكومة على توفير كل اسباب ووسائل للحوار بصورة تحنب البلاد من الاضطرابات الطلابية التي نزلت حتى الشارع في الموسم الماضي " كما جاء ما يلي " .. من ذلك تقرر مؤخرًا تجديد هياكل اتحاد الطلبة وذلك اعتمادا على اجراء انتخابات حرة في كل المستويات ، تدفع الى السطح بممثلين حقيقيين للطلبة يجبي انتخابهم بكل حرية ويمكن أن يكونوا أطرافا مقابلة لها الكفائة لتتحدث باسم الطلبة وبالتالي تستطيع أن توجههم . ويعود سبب انقطاع الحوار في الموسم الماضي والمواسم الدراسية التي سبقته الى أن التمثيل لم يكن دائما صحيحا وواقعا بحيث تكون قيادات الطلبة في واد واللبة في واد آخر لا يستطيع لانذاك التأثير ... " .  
ويبدو أن مزالي قد أخرج " من تحت الضبار " ( حسب عبارة محرر الصدى ) منشورا قد أعده للقيام بانتخابات ( ولم يذكر ما هو هذا المنشور ) . وتعتبر " الحكومة " أن اجراء الانتخابات " حرة " لقيام قيادة طالبية يعد من قبيل " المفامرة " اذ أنه سيسمح بانتخاب " جميع التيارات فيها " .

هذا ملخص فكرة النظام " الجديدة " و " فتحه " ، ويتطلب ذلك القيام ببعض الملاحظات :

- ١- يتمنى النظام الصميل أن لا تتكرر الاحداث الطلابية والتي أزعجته لأنها نزلت وتجرات أن تنزل حتى الشارع
- ٢- لذلك فانه يتمنى أن يكون هناك حوار هدفه تجنب مثل هذه الاحداث أي الجلوس معه حول مائدة مفاوضات هدفها أن تتعهد هذه " القيادة " الجديدة للطلبة بأن لا تسمح لهم بالتعبير عن سخطهم واستيائهم ضد سياسة النظام الرجعي .
- ٣- يصور النظام أزمة الاتجاد العام لطلبة تونس بأنها " أزمة التمثيلية " على أن ذلك ليس صحيحا ، اذ أن الأزمة راجعة أساسا الى طبيعته الايديوقراطية والوطنية والاشعبية ، أي الى محليا

غطسته الرجعية ، وقمعه لأي تحرك يهدف التعبير عن الرأي و النضال في سبيل الحقوق المادية  
والمعنوية السياسية والاقتصادية للجماهير . وتصبح اذن قضية التمثيلية ، قضية تحدها  
الارضية السياسية التي يركز عليها ممثلين الطلبة . فاذا كانت هذه الارضية ، التي ترسم  
الاهداف والخطوط السياسية العامة وتعلن صراحة خدمتها لمصالح الحركة الطلابية ( من ذلك  
شعارات حركة فيفري الخالدة ) ، فانه لا يمكن للنظام أن يقبل ممثلين يعملون وفق هذا الاتجاه  
السياسي ( وبلتالي لايعتبرهم "ممثلين " ) . أما وأن الارضية السياسية تصيح جوهرها آخر (وأساسا  
اسقاط شعارات فيفري وافراغها من محتواها ) فان ذلك يمكن أن يكون مقبولا من قبل النظام ، ولهذا  
فهو يدعو جميع التيارات ( وفي اعتقادنا كان من الأفضل أن يدعوهم بأسمائهم ) في الاشتراك في  
الانتخابات السياسية

اذن ليست التمثيلية التي يريحت عنها النظام ، بل التمثيلية البرلمانية ، أي تواجد جميع  
التيارات في هياكل الاتحاد بما فيهم الدستور ( الذي رفضت جماهير الطلبة سياسته الرجعية  
والذي ترفضه الى الآن ) ، والحفاظ على هذا الوضع التوازني ( او " الستاتيكو " ) ، حيث تصبح  
القضية قضية كراسي ، ويمسح الاتحاد و هياكله مجموعة من الكراسي يتقاسمها الدستور والمتخاضين  
وليست منظمة نقابية وجماهيرية ومناضلة ، وبالتالي ضرب التوجهات الجماهيرية و اعاققة النضال  
الجماهيري الذي سيصبح ( ان شاء له التحقيق ) " حوارا بناء في قاعة " برلمان الاتحاد " ،  
ويصبح الطلبة جموعا من الناس يتفرجون وينتظرون رحمة الخروج باتفاق يخدم الجميع ( النظام  
والطلبة ) " في كنف الهدوء والانسجام في جامعتنا " ( حسب عبارة مخرر المصدي ) وذلك مهما  
كان اتجاه هذه القيادة " المستقلة " باسم الرجعية والبرلمانية ( كما انتمى اليها )

يصبح من الواضح والجلي أن هدف النظام هو ترويض الساحة الطلابية وطمس جوهر القضية ، أي  
الاضطهاد والاستغلال والقمع الرجعي ، ومغالطة الجماهير الطلابية والرأي العام بتصوير الأزمة أنها  
قضية " مزاج " ، اذ أن الأزمة ترجع أسبابها الى انقطاع الحوار بين الطلبة والنظام .  
ولقد كذبت الاحداث مثل هذا الطرح الذي يعتبر من قبل الدمغة ، فالطلبة يريدون تحقيق  
اهدافهم والدفاع عن مصالحهم وفقا لقناعاتهم ولما يقررونه ، أي الاهداف التي تستجيب لها  
مصلحتهم ومصالح الشعب ، مما هو مرفوض من قبل النظام ، اذ أن تلك الاهداف وتلك المصالح تتناقض  
جوهريا وسياسة النظام الرجعي العميل خادم المصالح الامبريالية .

انه لا يمكن للنظام وعن طيب خاطر أن يستجيب لمطالب الجماهير الطلابية ، ما لم يكن ذلك  
مستندا على نضالاتها وقدرة تلك النضالات على فرض مطالبها . ويفترض هذا التحام الجماهير الطلابية  
بالحراكل النقابية المؤقتة على أساس خط وبرنامج سياسي وطني وديموقراطي مناهض للامبريالية  
والصهيونية والرجعية .

لقد سبق أن بينا أن " الاقتراحات " تأتي في اطار سياسي واجتماعي واقتصادي معين —  
محليا وعربيا ودوليا — وأن النظام لا كما يفترضه البعض — قد تراجع تكتيكيا — بل أنه بصدد

بصدد ترتيب الأوضاع طبقاً لمعطيات جديدة ظهرت بولدها في صفوف الحركة الجماهيرية والحركة العمالية خاصة ، أي أن النظام يحضر لمؤامرة طبقاً لبرنامج - مرسوم خطوطه المبرمجة هي الآتية :  
١ - تحقيق الاعتراف به " كنظام وطني " و " شرعي ومستقل " وتبرير ساحتها الخيانية وعماله للإمبريالية ومعاداته لقضايا الجماهير والوطن والامة العربية ، ولا يمكنه تحقيق ذلك الا اذا توجت هذه العملية قوى تطرح نفسها من المعارضة اي القوى الاصلاحية والتحريرية ولا تتمازج التي ستكون ضماناً سياسياً لذلك ، والتي ستعمل جاهدة على اسقاط المهام التحريرية وتعويضها " باصلاحات " طفيفة لاستئصال جذور النظام الرجعي وجذور الهيمنة الإمبريالية . وفي الواقع فانها ستجعل من وطننا محورا متقدما من محاور الصراع بين القوى الإمبريالية بدخول القوى الاصلاحية اليمينية ، السائرة في ركاب العملاق السفياتي والقوى الاصلاحية الأوروبية ( التي لاتخفي طبيعة أهدافها الإمبريالية ) ، من الحياة السياسية بصورة علنية .

٢ - مفاصلة الجماهير باخفاء حقيقة التوجهات الإمبريالية والرجعية وبرامجها ، وخاصة التوجه الخطير الذي بدأ يبرز ويتبلور كاتجاه متكامل والهادف اعطاء دورا هاما لجهاز الجيش والقوى اليمينية المتطرفة . و بالتالي فان النظام ( ومن ورائه الإمبريالية الامريكية ) يطالب القوى الاصلاحية اليمينية والانتهازية ، اما اسقاط مهمة النضال ضد هذا الاتجاه ، أو تدعيم " الشق المعتدل " ( الذي هو طرف من السلطة ومن برنامج الإمبريالية الامريكية ) و توسيع رقعة نفوذه ، على أن ذلك لا يمكن ( و لا تسمح به أمريكا ) أن يخرج من برنامج الإمبريالية والرجعية .

٣ - أن اتجاه ما يمكن أن نسميه " الشق المعتدل " هو تطبيق البرنامج الإمبريالي بصورة تختلف شكلا عن سياسة الشق المتطرف ، أي تمييز النضالات الجماهيرية ومفاصلتها عن طريق الدعوى للقوى الاحتياطية الاصلاحية والليبرالية والانتهازية ، التي كما بينا ستكون ضماناً سياسياً للنظام الرجعي العميل . ان كل ما سيفعله هذا الشق هو تحضير المؤامرة لفترة أخرى تتوفر فيها كل الشروط لضرب الحركة الجماهيرية ضربة قاسية .

وتصبح الخطوط الأولى لتطبيق ذلك البرنامج هي الحركة الطلابية ، و من الطبيعي أن يكون كذلك ، إذ أن الحركة الطلابية هي الحركة الجماهيرية الوحيدة التي لها هياكل مستقلة تماما عن السلطة ، وليست مرتبطة بها رغم محاولات النظام العديدة ، وهو وضع مختلف عن الحركة العمالية مثلا وغيرها من المنظمات التي بعثها الدستور حديثا أو التي استولى على قياداتها . وفي الواقع ، فان التوجه الى الحركة الطلابية يريد تحقيق هدفين أساسيين :

الطلبة الوطنيون الديمقراطيون

التونسيون

من أجل الانجاز الفعلي  
للمؤتمر الثامن عشر الخارق  
للعادة

كراس عدد ٩٠

## الحركة الطلابية في الوضع الراهن

مرت خمس سنوات على مؤتمر قريب ١٩٤٠ وما زال يسود اتحاد العام لطلبة تونس وضما  
استثنائيا . ولقد ناضلت الحركة الطلابية بكل عزم وملتزمة ومتراصة ضد النظام الرجعي  
العميل الذي قابلها بالقمع والاعتقالات والمحاكمات والسجون . و كان ثلث التضييق الذي  
دفعته جماهير الطلبة ، و عنوانا واما على غرسة هذا النظام المصطنع من قبل الاستعمار  
والامبريالية .

يحق لنا أن نتساءل : الى أين وصلت اليه الحركة الطلابية . كيف يتبع الخروج من  
هذه الازمة التي يتخبط فيها الاتحاد العام لطلبة تونس ما ذا تغير اليوم في الوضع المحلي  
ما هي المؤشرات الجديدة التي برزت على الساحة الطلابية لعلنا نرى هذا الضيق الاعلامي  
و كل هذه الحركية التي شهدت بلادنا . ما هو " سر " التقلبات والقفزات التي تقوم بها  
القوى الانتهازية .

وبدون الخوض في التحليل التقييمي للتجربة التي عاشتها جماهير الطلبة والمسافة  
التي قطعها نضالها على درب الممارسة النضالية فاننا نكتفي بفرز الاستخلاصات الهامة  
وبعرض التطورات الاشارة التي شهدتها الساحة الجامعية و خارجها .

لقد كثرت التمركات الانتهازية واحتد الصراع في صفوفها في الوقت الذي تعيش فيه  
جماهير الطلبة حالة من الركود والابتعاد عن نقابتها ومنظمتها الجماهيرية الاتحاد العام  
لطلبة تونس ، وفي الوقت الذي يتهيء فيه النظام الرجعي العميل الى تحضير مؤامرة تستهدف  
تركيح الحركة و الجماهير الطلابية و جرحها في برتقته الرجعية ، مستعينا لتحقيق ذلك على  
المناورة ، ومشددا على القوى المتخاذلة في صفوف الحركة التي ان لم تبدي رأيا واضحا  
في أكثر الأحيان ، فاتها كرسى موضوعيا حالة <sup>القفوظ</sup> الامبالاة لدى الجماهير الطلابية - زارعة  
سمرها بالقطة - تحضيرا للاستلام النهائي والمعلن عنه .

ولقد برزت في الآونة الاخيرة عدة دلائل ومعطيات تؤكد طبيعة المؤامرة التي تستهدف الحركة  
والجماهير والنقابة الطلابية . فأعلن رسميا وبكل وقاحة عن انشقاق في صفوف الحركة والنقابة  
الطلابية من قبل الاطراف والقوى الانتهازية - هذا الانشقاق التي عملت على تحقيقه الممارسات  
والانحرافات " اليسارية " المتطرفة ، والتي كرسته بالفعل القوى اليمينية والصلاحية مستندة  
الى تلك الانحرافات السلبية ، بعد أن ساهمت هي الاخرى وبتوسط كبير في تفتيتها وتدعيمها  
ببرون المتخاذل .

وتظهر في الوقت نفسه مساعي عديدة من قبل النظام العميل أساسها الدعوى الى ما سمي  
" بالمؤتمر ما فوق العادة " الذي " بشرنا " به وزير التربية و " لديوان الياسي " و " كل  
" الحكومة والحزب " . وأصبحنا اليوم نتحدث ونتباحث عن تلك المساعي - التي غالت بها

البعض الطلبة بتجميلها وبالدهاية لها وكأنيها بواخر "إيجابية وطيبة" يمكن استغلالها - بل أكثر من ذلك لقد نهب الفباء بالانتهازيين ~~في~~ التفكير بأنه أصبحت للنظام مؤشرات تدل على نوايا "وطنية" تعلن باعلاء "الديموقراطية" التي طالما نادى بها هؤلاء الانتهازيين المتخاذلين - سواء التي عبرت عنها القوى الاصلاحية اليمينية سراحة ، أو التي تختفي وراء الجمل البراقة و رسالات المفو التي قدمها الى "فخامته" من تخلا عن ساحة النضال الوطني الديموقراطي .

في هذا الوضع بالذات أصبح من الضروري - بل واجب على الطلبة الوطنيين الديموقراطيين التعبير عن رأيهم وفضح كل جوانب المر مرة . وانه لواجب على كل طالب وطني ومخلص أن يقول قوله وأن يساهم في النضال ضد كل الساهيم والممارسات التي من شأنها أن تجعل من الحركة النقابية الطلابية نافذة سوداء تخس من ورائها حقيقة النظام الرجعي الخائن وحقيقة الانتهازيين وتبرر بذلك ساحة النظام وكل عملائه وأدواته من خلال اخراج موضوعة "الديموقراطية" و"التحول الديموقراطي" (طبعا من المنظر الاصلاحى والتعريفى) ، و" ظهور بعض نواحي وطنية النظام "الذي ~~من~~ يتعديق بها كل متخاذل وبعض من الذين مجدوا النضال " ضد التحريفية والامبريالية السفياتية واذا بهم يصفوا صفا واحدا مع نفس التحريفيين ونفس الاصلاحيين . وهكذا نسمع لنفس الموضوع ( التهادن التخاذل ) نتمتين : نفمة قديمة ( المواقف اليمينية ) ونفمة "جديدة" المواقف الانتهازية "اليسارية" .

لقد "اكتشف" بعض الطفرانيين بواخر "جديدة" في النظام ، بواخر تبشر - حسب زعمهم - بمسقبل "طيب" و "آفاق عمل كبيرة" " والمطلوب من "الجميع" أن "ندفع" النظام الى اظهار أكثر من ذلك والى "العطاء" أكثر من ذلك حتى نسمح عنه كل تاريخه المشين ونغير بضربة قلم ابيمته الرجعية التي لا يمكن أن تتغير الا بتعطيم الاساس الطبقي والسياسي والاجتماعي ... المبني عليه مجتمع الاستغلال ~~الذي~~

وهكذا ترتبط جملة التخاذل بمجلة الانشقاق و التشتت الشيء الذي يسهل للمنظم عمله في ضرب الحركة الطلابية و كذلك في اختيار الطرف أو الاطراف التي تحضى بثقتة والتي ستتماقبط وتقود المؤامرة الدنيئة في حق الجماهير .

لقد عبر الطلبة الوطنيين الديموقراطيون عن موقفهم من قضية حل الازمة ، وأكدوا أن الطريق الوحيد للحركة الطلابية والطريق الوحيد لحل الازمة الاتحاد العام لطلبة تونس هو اعتماد الحركة على جماهيرها والانجاز الفعلي للمؤتمر ١٨ <sup>الخارجي</sup> ~~الذي~~ للمعادة كخطوة نحو تحقيق نقابة حرة وديموقراطية وممثلة ، والالتزام الواضح والصريح بقضايا الجماهير الطلابية المرتبطة بطموحات شعبنا في التحرر الوطني واليموقراطي والاشتراكية والوحدة . ان هذا الالتزام يكون دوما مع الجماهير الطلابية ضد أعدائها الامبريالية والصهيونية والنظام الرجعي والانتهازيين ، ودوما مع أصدقاء وحلفاء الجماهير الطلابية وجماهير الشعب الفقيرة في تونس وفي الوطن العربي ضد نفس الأعداء . وهكذا يرسم خط فاصل وواضح بين أصدقاء الجماهير وأعدائها .

أ - ربط الحركة الطلابية والاتحاد العام لطلبة تونس بركب الرجعية تحت شكل ثان

تشارك فيه القوى المتخاذلة .

ب - مخادعة الرأي العام المحلي والعربي والدولي باستعمال مثل هذه الورقة ، لا

لتبرير ساحتها فحسب بل وتبرير تخاذل القوى الانتهازية التي تهدف الى تعميم مثل هذا الوضع على كل المساحة السياسية بالوطن ( ولجبا الثمن باهض جدا ) .

انه استنادا الى تاريخ الحركة ونضالاتها ، واستنادا الى تقاليد النضالية والى التلاحم الجماهيري الشعبي والذي تبلور وما زال يتعمق ، تستطيع الحركة والجماهير الطلابية احباط كل المناورات سواء الآتية مباشرة من الدستور أو التي تلعب فيها القوى الاصلاحية والانتهازية دورا مكشوفاً أو غير مكشوف

اننا نؤكد أنه ما لم يتم استخلاص التجربة والخروج بموقف صريح وواضح و سليم ضد هذه

المناورة الجديدة التي تهدف كما بينا - لا الحركة الطلابية فحسب وكذلك الحركة الجماهيرية وعلى رأسها الحركة العمالية - فانه لا يمكن للحركة الطلابية أن تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق الاهداف التي رسمتها لنفسها وممارسة الشعارات الأساسية والمركزية التي وفعتها .

هل يستجيب برنامج ٧٣ للوضع ؟

اذا ما رأينا مسألة حل الازمة ( أي انها العالة الاستثنائية التي يعيشها الاتحاد العام لطلبة تونس ) فان برنامج ٧٣ يصبح برنامجا متأخرا زمنيا وتاريخيا ، اذ تعدته الاحداث . ويعلم الجميع أن هذا البرنامج مكن الحركة الطلابية من هيكلة نفسها واعطائها صفة تنظيمية جماهيرية الا أنه لم يمكنها من تحقيق مهمتها المركزية أي المؤتمر الخارق للعادة بالمحتباره الحل الجماهيري الوحيد للازمة التي يتخبط فيها الاتحاد و ذلك راجع الى سببين :

١ - ان برنامج ٧٣ جاء لوضع هياكل مؤقتة هدفها حل الازمة عن طريق تحقيق المؤتمر الخارق للعادة ، ولم يعط هيكلة نهائية أو عادية ، لأن الهياكل النقابية <sup>المؤقتة</sup> هي هياكل استثنائية . وبالتالي لا يمكن لها أن تقوم بالعمل النقابية والسياسية بصورة عادية ، ما لم تأخذ شكلا ومضمونا نهائيا وعاديا يتم ايجابهما من خلال وقوع المؤتمر ، الذي سيصادق على نواتج سياسية ونصوص أساسية وعلى هيكلة ، تكون أرضية العمل الموحدة للجماهير الطلابية .

٢ - ان برنامج ٧٣ والمفهوم المندرج فيه و الذي يؤمن بالعلنية والقانونية كصفة

وحيدة للعمل الجماهيري والنقابي لايتماشى والواق الموضوعي للحركة وللوضع العام بالوطن. اذ  
أظهر هذا المفهوم افلاسه الكامل أمام طبيعة النظام الرجعية وعطرسه والقمع الذي يمارسه  
وأصبح المطلوب هو تجاوز هذه المفاهيم العقيمة ، وطرح البديل ~~الوطني~~ الوطني الديمقراطي  
الجذري ( والتمثل في الوقت الحاضر فيما طرحه الطلبة الوطنيون الديمقراطيون من مواقف ومفاهيم  
وبرنامج ) الذي يؤمن بضرورة اتباع الأشكال ~~المختلفة~~ للنضال ولملتزمات الوضع . وفي اعتقادنا أن  
هذه الأشكال متعددة ، من العلنية الى السرية ، ولايمكن أن تؤخذ كمبادئ للعمل بل كطرق عمل  
تلقا لها الحركة عند الضرورة وخاصة في ظروف يتحتم عليها حماية نفسها وهياكلها ومناضليها  
والاستمرار في النضال مهما كانت الحالة السياسية في البلاد والجامعة . ويجب أن نعني بأن العمل  
النقابي والسياسي في الحركة الطلابية ليس عملا خاصا بها بقدر ما هو مرتبط بالعمل الوطني

الديموقراطي بشكل عام ، وبالتالي ليس له قوانين خاصة ينفرد بها بل تحكمه قوانين عامة مشتركة  
لكل الساحات النضالية الجماهيرية . وتبقى المسألة الخاصة هي تطبيق القوانين العامة للنضال  
على الوضع الملموس للحركة الطلابية في كل وضع وظرف تمر به .  
فاذا رأينا القضية من نافذة برنامج ٧٣ ، وانطلاقا من الوضع الراهن ، اتضح أن التمسك به  
كما يعلن عنه الائتهازيون بكل أقطابهم - يدل ، اما عن عمق في الفهم وعجز سياسي واضح في  
طرح البديل واما عن مفهوم اصلاحي متخلف للنضال الطلابي الذي يروج له الاصلاحيون واليمينيون  
في الوقت الذي يدعمه الائتهازيون اليساريون . وهنا نجد لقا سياسيا متكامل بين هؤلاء الطرفين  
الذان وان اختلفا في الظاهر فهما متفقان في جوهر المسألة أي الطريقة المزعومة لحل المشكلة  
الاتحاد .

ولسائل أن يتساءل : لياذاكل هذه الخلاقات في صفوف الائتهازيين والتي أشكالا عنيفة وحادة في  
بعض الأحيان . نرى أن ذلك متأت من مسألة عامة وهي مسألة قيادة النقابة والسيطرة عليها .  
فالائتهازيون ما أن تمكنوا من فك القياد الا وتمسكوا بها تحت شعارات مختلفة ولو كان ذلك  
بالائتفاق مثلما فعله اليمينيون ومثلما هدد به "اليساريون" حينما حسوا بأن البساط بدأ ينسحب  
من تحت أقدامهم ( الجلسة العامة السنوية لفرع باريس المؤقت ٧٦ )

هذه بصورة عامة خصائص الوضع ، ~~والتحركات التي~~ <sup>لنور</sup> تقوم بها القوى الائتهازية ، والمطلوب



## أيها الرفاق

نتقدم بهذه المجموعة من النصوص كمشاورة متواضعة لطرح القضايا الأساسية التي تهم الحركة الطلابية مساهمة منا في بلورة المواقف الوطنية الديمقراطية من أجل توحيد كل الطاقات حول أرضية سياسية واضحة تمثل قاعدة للعمل الجماهيري والنقابي السليم .

اننا نقترح هذه النصوص كأرضية مادية للنقاش تسمح للطليقة التصرف على مواقف الطلبة الوطنيين الديمقراطيين وتتحدى بالاقتراعات ولتتفاعل مع وجهات النظر التي تعمل حقا على بناء وحدة نضالية للحركة الطلابية وبذلك فقط نستطيع أن نخلق جوا ديمقراطيا والذي يجب ربطه بالممارسات العملية حتى يأخذ أبعاده .

ان هذه المجموعة من النصوص ليست مرتبطة بزمن معين بل تمثل وجهة نظر سياسية في الحركة الطلابية لا تستطيع الا التجربة الملموسة للجماهير الطلابية أن تثبت صحتها أو خطأها .

الطلبة الوطنيون الديمقراطيون التونسيون

## ميثاق الطالب

\* اعتبارا للظروف الاستثنائية التي يعيشها الاتحاد العام لطلبة تونس منذ مؤتمر قرية 1971 والتميزة بعدم انقضاء مؤتمر خارق للقادة لاتحادنا وغياب الهياكل العادية وتواجد هياكل نقابية مؤقتة على الصعيد الوطني (مشروع حل الازمة لسنة 1973) فان فرع باريس المؤقت للاتحاد العام لطلبة تونس بوصفه الهيكل النقابي المؤقت يعتبر الامتداد الطبيعي للهياكل النقابية المؤقتة التي اتخذها الطلبة بتونس يتعهد =

- بالممثل الجاد للانجاز الفعلي للمؤتمر الخارق للصادة •

- بالنضال من أجل اتحاد عام لطلبة تونس وطني ديموقراطي مستقل ممثل ومناضل •

\* ان فرع باريس المؤقت باعتباره الممثل الشرعي والوحيد للطلبة

التونسيين بباريس يتعهد =

- بالدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للطلبة التونسيين ( ترسيم بالجامعات

منح - سكن - ضمان اجتماعي ... ) وذلك عن طريق النضال الجماهيرية حول هذه المطالب

والتدخل لدى السلطات الحكومية التونسية والفرنسية •

- بالدفاع عن حق الطلبة في ممارسة الحريات النقابية والديموقراطية كما

أن كل طالب منخرط في فرع باريس المؤقت ملتزم بالدفاع عن مكاسب الحركة الطلابية

السياسية والتنظيمية وعن ممارسات حركة فيفري الخالدة والدفاع على مصالح الفئات

والطبقات المضطهدة في تونس باعتبارها الحركة الطلابية الديمقراطية والمادية

نلا سريالية •

\* ان الطلبة التونسيين بباريس ينددون =

- بالسياسة المادية للجماهير الشعبية والمادية للديموقراطية التي ينتهجها

النظام الدستوري عميل الامبريالية في بلادنا •

- بالسياسة اللاوطنية التي تجعل اقتصادنا اقتصادا تبعية ومهيما عليه من قبل

الاحتكارات الامبريالية العالمية والتي تفتح البلاد للنهب الامبريالي •

- بالسياسة القمعية التي يسلكها النظام ضد الجماهير الشعبية وكل القوى الوطنية

والديموقراطية التي تناضل من اجل الديمقراطية والاستقلال الوطني الفعلي •

\* كما أن فرع باريس المؤقت يتعهد بالنضال =

- من أجل اقرار الحريات العامة (النقابية والسياسية) ومن أجل فرض حرية

التنظيم والتعبير والصحافة •

- من أجل تعليم وطني ديموقراطي وتصريبه كاملا ومن أجل ثقافة عربية وطنية وتقدمية •

- من أجل اطلاق سراح كل النقابيين والمعتقلين السياسيين الوطنيين •

\* كما يتعهد الفرع =

- بالتنديد بالسياسة الامبريالية العالمية وعلى رأسها العملاقين (الولايات المتحدة

الاميركية والاتحاد السوفياتي) المادية لمصالح الشعوب والامم المضطهدة •

- بالنضال ضد الامبريالية والهيمنة والصهيونية والرجعية العربية •

- بالتنديد بالقوى الامبريالية الهادفة الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول

ومساندة كل القوى التي تدافع عن الاستقلال وحرمة الوطن •

- بالنضال ضمن حركة التحرر العربي وطيبتها الثورة الفلسطينية والتنديد

بكل القوى المستسلمة والخالدة في التسوية التصفوية •

- بالوقوف الى جانب الثورة في عمان بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان .
- بمساندة النضال التحرري للشعب الأترى ضد النظام التوسمي الأثيوبي .
- بالوقوف الى جانب الصحراوي في تقرير مصيره بقيادة جبهة البوليزاريو . كما يحيي ميلاد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ويطالب بالاعتراف بها .
- بربط علاقات مناضلة مع النقابات والاتحادات الطلابية العربية من أجل " اتحاد الطلبة العرب " كإطار مناضل للامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ومساندة لقضايا الشعوب العربية من أجل التحرر الوطني والديموقراطية والاشتراكية ومن أجل بناء الوحدة العربية .
- بربط علاقات نضالية مع النقابات والاتحادات الطلابية العالمية المناهضة للامبريالية والمساندة لقضايا التحرر والاستقلال لدى الامم والشعوب المضطهدة .
- بربط الصلات والملاقات مع القوى التقدمية والديموقراطية والثورية الفرنسية والاجنبية في إطار التضامن النضالي والاخوي من أجل تحقيق المطامح الجوهرية للحركة الطلابية ومساندة الشعب التونسي في نضاله .

### لائحة السياسة العامة

تمثل تونس جزءاً من الوطن العربي الذي يعيش تجزئة فرضتها القوى الامبريالية والاستعمارية عليه لنهب خيراته وترسيخ هيمنتها . ولقد سمت الامبريالية الى تنصيب عملائها في الحكم في العديد من الاقطار العربية ضمن استراتيجية الاستثمار الجديد . وقد تم ذلك في تونس منذ معاهدة 20 مارس 1956 والقضاء على الممارسة الوطنية في تلك الفترة . ومقتد ذلك الحين مثل النظام التونسي نموذجاً جلياً للأنظمة الرجعية الشائنة في ركب الامبريالية اذ وضع نفسه في خدمة مصالح الامبريالية العالمية وخاصة الاميريكية بالاضافة الى أنه يمثل مصالح الطبقات الرجعية في البلاد وهي أساساً البورجوازية الكمبرادورية وكبار ملاك الارض الاقطاعيين والبورجوازية البيروقراطية .

ولم تغير معاهدة 20 مارس 1956 من طبيعة المجتمع في تونس بل سمحت للاستثمار بتغيير شكل هيمنته تحت حفظ النضالات الجماهيرية التحررية والتي تكن المداء للاستثمار وبذلك تحولت تونس من بلد مستمر الى بلد مستعمر جديد . وما زالت بقايا العلاقات الاجتماعية المختلفة والاقطاعية منها خاصة تمثل ميزة من ميزاته الأساسية فضلاً على أن الخاصية الأساسية للمجتمع هي الفلاحة .

ولقد اتبع النظام الرجعي منذ انتصابه سياسة مهادية لمصالح الجماهير الشعبية فبلى الصعيد الاقتصادي يمثل الاقتصاد التونسي نمطاً حياً للاقتصاد القبلي للامبريالية ويبرز ذلك في كل القطاعات .

ففي الفلاحة - التي تمثل القطاع الاساسي للبلاد اذ ترتبط بها أغلبية الشعب - قام النظام بازالة الحواجز أمام الملكية الخاصة وحل القطاع الدولي والتماضي بادماجه في القطاع الخاص بعد أن شرد الفلاحين الفقراء وأجبرهم على التخلي على أراضيهم تحت الشعار المزيف " الاشتراكية الدستورية " . وبذلك تعزز نفوذ كبار ملاك الارض القاريين والاقطاعيين وتعمق التناقض بين الاغلبية الساحقة من الفلاحين والقلية من كبار الملاكين الممثلين بالسلطة . ونأخذ على سبيل المثال حيث تستحوذ نسبة 0,96 % من الملاكين على 46 % من الاراضي التي تمثل أحسن الاراضي الزراعية في حين أن الاغلبية الساحقة من الفلاحين لا تملك الا خمسة هكتارات في أحسن الحالات وهي أراضي تكون عادة ضعيفة الانتاجية نظراً لعدم توفر وسائل العمل الضرورية اضافة الى التقسيم الشديد للأرض . وينتج عن هذا البوضم الذي يسيطر فيه ملاك الارض الاقطاعيين الذين يحتكرون وسائل الإنتاج ترك الفلاحين

لأراضيهم مجبرين على النزوح إلى المدن أو الهجرة حيث البطالة وظروف العيش القاسية جدا في الأحياء الشعبية الفقيرة .

إن سيطرة الملكية العقارية الكبيرة للاقطاعيين واستغلالهم الفاحش لجماعهم الفلاحين هو العائق الكبير لتطور الفلاحة في بلادنا وهي خاصية تميز المجتمعات الفلاحية المتخلفة . إن سياسة النظام تهدف تعزيز نفوذ كبار الملاك الأقطاعيين وتفجير الفلاحين وذلك عن طريق تجريد القروض والتوظيفات في الميدان الفلاحي إضافة إلى أن الميزانية المخصصة للفلاحة لم تفض إلا بـ 13 % من الميزانية العامة للمخطط الرباعي مثلا في الوقت الذي تتمتع فيه السياحة بـ 14 % من الميزانية العامة لنفس المخطط وهذا دليل على رجعية السياسة الاقتصادية للنظام وتبعيتها للإمبريالية إذ أنه يشجع قطاعا ما مشيا مرتبلا ارتباطا عضويا بالاحتكارات العالمية مثل السياحة على قطاع أساسي يمثل مصدر عيش أغلبية المواطنين .

وتتجه سياسة النظام في ميدان الفلاحة إلى تشجيع التصدير بحيث يقع استنزاف خيراتها لصالح السوق الأجنبية . إضافة إلى ذلك فإن بلادنا التي تمثل بلدا فلاحيا تورد المواد الغذائية بأثمان باهضة فتعزز بذلك تبعية اقتصادنا للإمبريالية .

أما في ميدان الصناعة فإن سياسة النظام تعتمد على تركيز الصناعات التركيبية والتكميلية وهي صناعات مكملة لصناعات الدول الإمبريالية . فقطاع السياحة مثلا قطاع هامشي يتطور على حساب القطاعات الحيوية الأخرى للاقتصاد ويمثل مقياسا لتبعية الاقتصاد التونسي حيث أنه مرتبط بالاحتكارات ومؤسساتها المالية والبنكية التي تحقق فوائد كبيرة من جراء القروض التي تمنحها بفائض كبير لبناء بنية تحتية تخدم هذا القطاع مثل المطارات والطرق التي كثيرا ما تتم تحت إشراف المؤسسات الإمبريالية العالمية مثل البنك العالمي للتنمية (BIRD) . كما أن العملاء الكمبرادور يحققون الأرباح الكثيرة من جراء مهمة الوسيط التي يشغلونها مع الاحتكارات الإمبريالية . إن السياحة لها تأثير مضر بالمجتمع فهي تشجع التفسخ الشخصية العربية والوطنية وخاصة لدى الشبيبة وتميع أفكارها وتنمسي الوصولية والتبعية الثقافية للبلدان الإمبريالية .

ويمثل قطاع الصناعات التركيبية والتحويلية خاصة أخرى من خاصيات الاقتصاد التبوي ذلك أن مثل هذه الصناعات مثل النسيج والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية وغيرها تمثل مكملا للصناعات الكبرى في الدول الإمبريالية . والجدير بالذكر أن أغلبية إنتاج هذه الصناعات موجه نحو التصدير ولا يخدم في شيء مصالح الوطن . كما أن المؤسسات والاحتكارات الإمبريالية وعملاتها يجنون أرباحا طائلة نظرا لوجود اليد العاملة الرخيصة والمواد الأولية الضرورية . أما هدف الإنتاج فهو التصدير إذ يشجع النظام في هذا الإطار كل المشاريع التي تزيد في استنزاف خيرات بلادنا . وقد سن النظام قوانين جائرة تمنح تسهيلات كبيرة جدا لكل من يريد التوجه نحو التصدير وخاصة لرؤوس الأموال الأجنبية ويمثل قانون أبريل 1972 وقانون أوت 1974 دليلا واضحا على الصفة التي وقصها النظام ببيع تونس للاحتكارات الإمبريالية مقابل بعض الفوائد بالاضافة إلى الاتفاقيات الثنائية التي عقدها النظام مع الدول الإمبريالية كما نذكر قانون ازدواجية الجنسية (ديسمبر 1975) الذي يسمح للكمبرادوريين بتهرب الأموال فضلا على أنه قانون رجعي وخياني فاضل شعبنا ضده أيام الاستعمار القديم .

إن هذه السياسة الاقتصادية لا تمثل ولا تخدم مصالح الطبقات الشعبية . لا كما يدعي النظام بأنها "سياسة انمائية وعصرية" . وهي سياسة رجعية خاضعة لمهينة الإمبريالية العالمية ومؤسساتها واحتكاراتها وتضع بلادنا في خدمة مصالحها ومصالح أذنابها الكمبرادوريين وغيرهم كما أنها ترمق البلاد بالديون وتستنزف خيرات شعبنا .

وفي ميدان التجارة أصبحت المعاملات مع الأسواق الإمبريالية مباشرة مما يسمح للكمبرادور بدرا الأرباح الوفيرة من خلال علاقاته بالبنوك والمؤسسات التجارية الأجنبية وذلك على حساب التجار الصغار وحرمان الشعب من خيرات البلاد إضافة إلى ما تعكسه من

فوضوية على السوق الداخلية وارتفاع دائم للأسعار يقع بواسطة اجبار شعبنا على دفع ثمن  
الإزمة التي يتخبط فيها النظام الامبريالي العالمي . كما أن مبادلات تونس مع الدول الامبريالية  
غير متكافئة إذ يسجل الميزان التجاري عجزا مستمرا وتضاعفيا من سنة لآخرى ولقد بلغ هذا  
العجز في الستة أشهر الاولى من سنة 1975 120 مليون دينار الممحل المبادلات بينما يبلغ مع  
فرنسا وحدها ولنفس المدة 65 مليون دينار . ويجبر هذا الوضع النظام على الاقتراض من نفس  
الدول الامبريالية لتسديد العجز الحاصل في ميزان الدفعات مما يكبل البلاد بالديون الخارجية  
ويقع استعبادها ماليا .

وفي ميدان التشغيل عجز النظام على الاستجابة لطالبات الراغبين في الشغل مما أدى  
الى تفشي البطالة وتهجير اليد العاملة التي يريد أن يجعل منها متنفسا للنقمة الشعبية .  
ورغم دعاية النظام حول " التشغيل التام " فان عدد عاطلين عن العمل يقدر بـ 415  
الف شخص استنادا لإحصائيات 1975 . ولقد وقع تقدير عدد العاطلين على الشغل بـ 240 ألف  
نسمة سنة 1975 حسب ادعاءات النظام ولو أضفنا لهذا الرقم عدد النساء في سن الشغل والذي  
يفترض النظام أن تمكن في المنازل ( 20 % من النساء يشتغلن ) والذي يقدر بـ 130 ألفا ولو  
أضفنا عدد الشبان المطرودين من المدارس والمعاهد الثانوية والكليات والذي يقدر سنويا بـ 45  
ألفا نجد أن عدد العاطلين يقدر وحسب الإحصائيات الرسمية نفسها بـ 415 ألفا هذا بدون  
الإشارة الى العمال الوقتيين والموسميين وأنصاف العمال وعمال الحضائر والعمال المهاجرين .  
وعلى المستوى الاجتماعي فان وضع الجماهير الشعبية يتأزم باطراد وتسيطر على  
المجتمع العلاقات الرجعية البائدة . وقد أبقى النظام على العديد من القوانين القطاعية في  
مجال علاقة المرأة بالرجل والزواج والارث والشغل . . . أما القدرة الشرائية ومستوى عيش الجماهير  
فانهما ينهاران يوما بعد يوم نظرا للتضخم المالي وارتفاع الأسعار والضرائب المباشرة  
والغير مباشرة في حين نجد البضائع الاستهلاكية المترفة تكتسح السوق المحلية لتلبية رغبات  
الكمبرادوريين والرجعيين كما أنها تشجع نمط العيش الامبريالي .

وفي ميدان السكن فان الوضع متعفن جدا حيث غلاء الكراء وعدم قدرة أوسع الجماهير  
على التحصل على مسكن لائق . فهناك ما يقارب على 300 ألف عائلة ( أي مليون و 500 ألف نسمة )  
ما زالت تقطن في القري والكيب والخيم والوكالات وغيرها . . . وهناك 70 % من الاسر تفقد الماء  
الصالح للشرب في المنازل و 53 % لا يملكون مطبخا و 90 % لا يملكون بيت حمام . وتتجنىوز  
نسبة الاسر التي تتمتع بفرقة واحدة 50 % ( عدد أفراد الاسرة 5 أشخاص على الأقل ) كما أن نسبة  
الاسر التي لا تتمتع بالنور الكهربائي تفوق 65 % ( حسب الإحصائيات الرسمية لسنة 1976 )  
وتجدر الإشارة الى ظروف العمل الشاقة التي تؤدي سنويا بحياة العشرات من أبناء  
شعبنا العامل ويوقع آلاف الحوادث . فالنظام لا يهتم بظروف العمل وبتحسينها بل يعمل على  
ابتزاز خيرات شعبنا لصالح الامبرياليين باجبار العمال على مضاعفة الانتاج تحت شعارات  
رجعية مثل " التنمية الشاملة " و " ميثاق الرقي " و " الإقلاع الاقتصادي " .

وفي ميدان الصحة فان سياسة النظام لا تلبى أبسط حاجيات الجماهير فهو لا يرى  
ضرورة لبناء المستشفيات العمومية وتصميم مجانية العلاج والدواء ولكنه يشجع قيام العيادات  
الخاصة ذات الأسعار الباهظة .  
ويقوم النظام بفرض سياسة التنظيم المائلي الاجبارية تحت شعار " تحديد النسل "  
الرجعي ويجبر النساء على تناول عقاقير الاجهاض وأجراء عمليات جراحية لايقاف الحمل مما  
يسبب العديد من الأمراض الخطيرة ويؤدي العديد منهن . وقد أدت هذه السياسة الى القضاء  
على ما يقارب بمائة ألف جنين من سنة 1973 الى 1976 وهي تمثل جريمة يقترفها النظام في  
حق الطبقات المسحوقة تحت شعارات تضليلية مثل " خلق المناخ الملائم لتمكين المرأة المصرية  
من فرحة العمل والمساهمة في نمو البلاد " .  
وفي ميدان التعليم فان النظام يقذف بعشرات الآلاف من الشبان الى الشارع ويحيلهم

على البطالة فضلا على مضمون التعليم الذي يهدف تكوين الالارات الضرورية للاحتكارات  
الامبريالية .

وفي ميدان الثقافة فان التبعية الثقافية لبلادنا وسيطرة الثقافة الامبريالية  
والتبعية تتضح في كل مجالات الدعاية والاعلام سواء على مستوى اللغة أو الادب أو الفن  
أو السينما أو المسرح ... ويعمل النظام على قمع الطاقات الخلاقة لدى المثقفين المناضلين  
والتقدميين والثوريين في حين إنه يسخر امكانيات كبيرة لتشجيع المثقفين الواصلين  
والمرتزقة وضرب الثقافة العربية ومحاصرة الثقافة التقدمية منها خاصة . كما أن النظام  
يشجع الافلام الامبريالية والرجعية التي تفرز قاعات السينما في بلادنا ويرفض ويناهض كل  
الافلام الوطنية والتقدمية .

وفي ميدان السياسة الخارجية فان النظام الرجعي ونظرا لضوعه تحت الهيمنة  
الامبريالية يناهض حركة التحرر العربية وخاصة الثورة الفلسطينية ويعمل جامدا على جرما  
للاعتراف بالكيان الصهيوني ويتآمر ضدها . كما أنه يناهض ثورة الشعب المماني وثورة الشعب  
الصحراوي ... كما يكن العداء لحركات التحرر في العالم وقوى التقدم والسلام والاشتراكية  
ويدافع دفاعا ذليلا على الاستعمار والاستعمار الجديد وقوى الهدوان والاستغلال .

هذه صورة عامة على النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بلادنا لذي وجب  
النضال بحزم ضد كل اتجاهات النظام وضد كل من يريد أن يبرر ساحته بأدعاءات فارغة  
وبابتكارات مثل تلك التي يروجها الطلبة المسمون باعتباطيا " الطلبة الشيوعيون" وأصحاب  
نظرية " وطنية النظام " الدستورية الجديدة .

نحن الطلبة التونسيون نصبر عن رفضنا المطلق لسياسة النظام الرجعية  
ونساند مساندة مطلقة كل نضالات الجماهير الشعبية في سبيل حقوقها الشرعية وفي سبيل  
الارض والحرية والاستقلال والكرامة الوطنية والوحدة العربية .

.....

### لائحة حول التعليم في تونس

ان السياسة التعليمية هي انعكاس للاختيارات الاقتصادية التي يفتحها النظام  
اللا وطني واللا شعبي واللا ديموقراطي . فقد أخذ النظام الصميل يتصرف في السياسة التعليمية  
بطريقة تتخدم مصالحه وتراعي مصالح اسياده في البلاد ويتمثل هذا في شكل ومضمون التعليم في  
بلادنا وفي السياسة الانتقائية التي يفرضها النظام على كل مستويات هذا التعليم والتي  
تحرم أبناء شعبنا من حقهم في الدراسة .

فلسوى محتوى التعليم نلاحظ هيمنة كلية للثقافة في جانبها الامبريالي المضلل  
ومن جانب آخر اقطاعي تقليدي انحطاطي . ففي كلية العلوم الاقتصادية مثلا لا يدرس الا  
الاقتصاد الرأسمالي ولن تقع الإشارة الى دراسة الاقتصاد الاشتراكي التقدمي وفي كلية الادب  
يقضي الطلبة اعوامهم في دراسة الشعراء القدامى ونيز كل الشعراء التقدميين والثوريين  
وفي كلية العلوم لا يوجد الا تدريس المواد النظرية البحتة والتي ليس لها صلة مباشرة بواقعنا  
المعاش والمحتاج الي التطورات التكنولوجية ونلاحظ بهذا على كل المستويات . ففي الثانوى  
حذفت من الفلسفة عدة أجزاء " تغل بأمن البلاد " وعض تاريخ المصوب بتاريخ " بطل تونس"  
وفي الابتدائي حيث يدرس الي القلاميذ تاريخ شخص ولا تاريخ الوطن وبهذه الطرق يحاول النظام  
الصميل تجريد شبابنا من قواهم الثورية ويغرس فيه روح الواصلية والعمالة .

أما المنهج الجامعية فلم ترتفع قيمتها منذ مدة طويلة وذلك رغم غلاء المعيشة وأزمة  
السكن . فقد أصبح النظام الصميل يستعملها كوسيلة ضغط ضد الطلبة حتى لا ينددون بسياسته  
اللا وطنية واللا شعبية واللا ديموقراطية و لا يناضلون من أجل تحقيق مطالبهم المشروعة زد على  
ذلك طرق تسلمها التي تخضع الى مقاييس اعتبارية تتماشى ومصالح هذا النظام الصميل .

أما لغة التدريس الرئيسية فهي الفرنسية ولم يبذل أي جهد في تريب التعليم رغم احتياج من بعض الاساتذة والطلبة وقد عبرت بعض المواد عمدا لأفراغها من محتواها الصحيح ففريت الفلسفة في الثانوى لكن أفرغت من مضمونها الاصلى فلا يدرس الا الجانب المضلل واطلائي من الفلسفة العربية الاسلامية وهكذا يحاول النظام العميل بطريقته التصفية خلق ثقافة وحضارة تونسية لاصلة لها يواقفنا ولا يواقع أمتنا العربية لكسي يفصل شبابنا الطلابي والتلمذى من تاريخه المناضل ويبت فيه سم الامبريالية والرجعية والاتعابية .

أما على مستوى هياكل التعليم فقد وقع غلق عدة مدارس ابتدائية وثانوية خاصة في الاماكن الريفية حيث أصبح أبناء شعبنا مجبورين على قطع مسافات طويلة بغية التحصل على العلم ونلاحظ كذلك اكتناض الاقسام وذلك بمعدل ما يقرب عن 45 تلميذا في القسم وهذا في أغلب المعاهد الثانوية والابتدائية . أما على مستوى الجامعة فلم يقع ببناء كليات جديدة رغم تزايد عدد الطلبة فعوضت بعض المدارس الثانوية الى كليات ومعاهد عليا لا تتوفر فيها أبسط ظروف الدراسة كما لم يقع ببناء أحياء جامعية جديدة ومطاعم ومكتبات كما يبدو واضحا انتشارا المدارس الحرة في كامل تراب البلاد لتلتقط المطرودين من المدارس والحكومية مقابل أثمان باهضة لا يقدر على دفعها الا المظلوظون أو الذين يحرمون أنفسهم من العيش في سبيل تعليم أبنائهم .

### السياسة الاقتصادية =

ان النظام العميل بتكليف عدد الطلبة والتلاميذ حسب مخططاته اللاشعبية واللا وطنية يحرم ابناء شعبنا من الدراسة في السنين الاولى من تعليمهم فنسبة النجاح لا تفوق بالمرءة 35 % من عيد التلاميذ المرشحين الى مناظرة الدخول في التعليم الثانوى فكل سنة على التقريب 45 ألفا شابا لا يتجاوز عمرهم 15 سنة يجدون أنفسهم في الشوارع بدون مستقبل وتتواصل هذه السياسة في كل سنوات التعليم الثانوى حتى البكالوريا التي لا تتجاوز نسبة النجاح فيها 30 % أما الذين اسعفهم الحظ وتحصلوا على هذه الشهادة فليس لهم الاختيار في تقرير اتجاهاتهم ويوجهون بطريقة اعتباطية الى اختصاصات مبرجمة في السياسة الاقتصادية للنظام العميل ومن اجل تلك المصالح تعددت المعاهد العليا ذات التظيم العالي القصير يمد الطالب بتعليم لا يفيد البلاد بل يفيد المعامل والمؤسسات الأجنبية التي تستغل ثروات البلاد والتي لا يكون " الكادر " التونسي " فيها غير مطابق لسياسة الشركات الامبريالية ومثال ذلك معهد النسيج الذي سمي " أطارات التطبيق للمعامل الألمانية والفرنسية التي حلت بيلا دنا طبق قانون 27 أفريل 1972 وهذا لا يخفي أيضا انتشار سياسة الانتقاء في تلك المعاهد والكليات .

أما الحرم الجامعي الذي نص عليه قانون ماي 1975 والتصفي قد عكر الجو داخل الكليات والمعاهد العليا وهو يمثل ضربا للحريات الديمقراطية في الجامعة ورغم تنديد الطلبة والاساتذة فقد آثر النظام العميل تركه في الجامعة . أما في ميدان البحث العلمي فقد عمل النظام على طمس كل الملاحظات الخلاقة لابناء شعبنا فلم تقع أي مساعدة جديدة للبحث في مسائل تهم بلادنا فيحاول النظام خلق مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية . وقد حاول النظام العميل ضرب كسب هام وهو التمثيل داخل مجالس الكليات وقد أراد النظام بقانونه الأخير الذي يقضي بتعيين العميد فرض كامل سلطاته على الكلية والاساتذة والحركة الطلابية .

## لائحة الوطن العربي

عملت الامبريالية العالمية والاستعمار والاستعمار الجديد على تجزئة الوطن العربي من أجل نهب خيراته وفرض هيمنتها السياسية والثقافية والاقتصادية عليه . كما أنها خلقت ودعمت الكيان الصهيوني وساعدت الحركة الصهيونية على بناء دولة في فلسطين حتى تصبح قاعدة عسكرية وسياسية امامية للامبريالية وتقوم بدور حارس الامن الامبريالي ومصالح الاحتكارات العالمية .

ولقد ناضلت الشعوب العربية ضد التجزئة والصهيونية وحقت انتصارات عديدة لكنها لم تتمكن من تحقيق النصر الساحق نظرا للدور المقيت الذي تلعبه الرجعية العربية والتي تهادنت مع العداة القوميين للامة العربية وخيرت التعامل معهم وضرب الجماهير العربية ومها على تحرير الارض وتحقيق الوحدة العربية بالاضافة الى غياب التنظيمات الثورية الحقيقية وخيانة العديد من الاحزاب ممن ادعوا باطلا النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية وخاصة الاحزاب التحريفية العربية التي كرس وجودها وسياستها وتنظيراتها ودعايتها لتعميق التجزئة ومهادنة الصهيونية والرجعية كما ناهضت الوطنيين وشهرت بهم كـ " رجعيين " .

ان الوطن العربي وطن مهيم عليه من قبل الامبريالية لذي فان النضال من أجل التحرر والوحدة العربية نضال شرعي وعادل .

انطلاقا من واقع ارتباطنا ببقية الشعوب العربية من أجل التحرر والديموقراطية والاشتراكية ومن أجل بناء وحدتنا فاننا نناضل من أجل =

\* التعريف بالثورة الوطنية في الوطن العربي والمساندة المطلقة والمبدئية والغير محدودة لها = فلسطين - عمان - اترتيا - الصحراء الغربية ...

\* تهديم جدار الصمت حول نضالات الشعوب العربية ضد قوى الهيمنة " الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي " والامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والرجعية \*

\* مساندة الانظمة الوطنية في انجاز مهام التحرر الوطني وفضح الانظمة الخائفة لقضية شعوبها والتشهير بمواقفها وممارساتها .

\* فضح كل المناورات التي تصاغ ضد قضية التحرر الوطني العربية = قضية الدويلسة الفلسطينية - قبول لوائح 242 و 338 - قبول خرافة التقسيم 1947 - مؤامرة جينيف وقبول حضور الدولتين اعظم بالمنطقة - قبول حضور ايران في الخليج العربي - التعامل مع القوى

المساندة للصهيونية \* وفضح كل محاولات احتواء الفصائل المتجزدة في حركة التحرر الوطني .

\* ربط علاقات مع الحركات الديموقراطية الطلابية العربية في الوطن العربي والتعريف بنضالها . النضال من أجل تحقيق مشروع " اتحاد الطلاب العرب " والانتماء اليه والنضال في اطاره من أجل قضية التحرر الوطني والديموقراطية ومن أجل الوحدة العربية .

## لائحة حول الحريات الديموقراطية

مثل النضال من أجل الحريات الديموقراطية جانباً هاماً من النضال الذي خاضه شعبياً ضد الاستعمار المباشر ولكن خيانة اليمين الاصلاحى في حركة التحرر الوطني الذى تدرج من التهادن الايديولوجي الى التهادن السياسي حتى فقد صفته الاولى كممثل للبورجوازية الصغيرة والمتوسطة وذاب في البورجوازية الكمبرادورية كانت عائقا كبيرا وضربة قوية لتطور النضال الديموقراطي .

ان الكمبرادوريين والاقطاعيين والبيروقراطيين أعداء للحريات لان النظام الذى اختاروه لانفسهم لا يسمح بالمرّة ترك أى ثغرة أمام المعارضة ويرجع ذلك الى غياب قاعدة اقتصادية وسياسية وايدىولوجية متينة يرتكز عليها يحتمى بها وتخول له مجابهة المعارضة مع وجود الحريات العامة مثل تعدد الاحزاب واستقلال المنظمات الجماهيرية . ان هذه الحقيقة جعلت

النظام الحاكم مرتكزا منذ البداية على طمس الحريات الديمقراطية ومبادئه لكل فكر  
تحرري وديموقراطي . ان الاستقلال المصوري الذي لجأت اليه الامبريالية تحت ضغط النضالات  
الجماعية والذي جاء نتيجة التحالف بين الامبريالية والكبرادوريين والاقطاعيين كان هدفه  
تخليد الاستعمار باشكل جديدة وكانت نتيجته رغم التضحيات الجسام التي قدمها شعبنا في  
سبيل الاتصاف هو حرمان الجماهير الشعبية من الحريات الديمقراطية وبصورة تدريجية بعدما  
كانت تتمتع نسبيا في ظل الاستعمار المباشر ببعض الحريات الديمقراطية ففي ميدان الصحافة  
كانت توجد مما يقارب 30 جريدة في فترة ما قبل معاهدة 20 مارس 1956 ونخص بالذكر منهم =  
الزهرة - الحرية - الاستقلال - الصباح - صوت الطالب الزيتوني " تونس الاشتراكية " بالفرنسية  
و " المستقبل الاجتماعي " وكانت توجد تنظيمات نقابية مثل " الاتحاد العام التونسي للشغل "  
(UGTT) الاتحاد العام لطلبة تونس (UGET) اتحاد الصناعة والتجارة (UTICA)  
الاتحاد الاشتراكي للشغالين التونسيين (USTT) الكفافة التونسية . كما كانت توجد  
تنظيمات سياسية = الحزب الحر الدستوري القديم والجديد - وما سمي ب " الحزب الاشتراكي "  
و " الحزب الشيوعي " .  
ولقد وقعت مظالمة الجماهير الشعبية حين أعلن عن معاهدة 20 مارس فاحتفل الشعب  
التونسي " في غمرة من الفرح والدموع والدماء " ب " الاستقلال " في سنة 1956 . لكن ذلك لم يدم  
زمنًا طويلا إذ عم البلاد جو من الارهاب السياسي والقمع الدموي ووقع في جانفي 1956 أول  
دوس للحريات الديمقراطية بحل الامانة العامة للحزب الحر الدستوري الذي تمسك بها بن يوسف  
ووقع ايقاف 116 يوسف في يوم 26 جاني 1956 واحالة العديد منهم على محكمة " من الدولة " التي  
برزت للوجود خصيصا لمحاكمة الوطنيين الابرار كما اعترف به بورقيبة نفسه في خطاب 24  
أفريل 1956 وتراوحت الاحكام من الشغال الشاق الى الاعدام وهي أول هدية أهداها النظام  
البورقوبي الى اسياده الامبرياليين لتحقيق " السلم الاجتماعية " و " الوحدة القومية " و  
" الدفاع عن مكاسب الامة " .  
ولقد نشأ منذ ذلك الحين حكم ائوقراطي يتمتع بملوحيات كبيرة جدا حيث أن السلطة  
التشريعية والقضائية تخضع للسلطة التنفيذية رغم وجود دستور 1959 الذي يقر باستقلال  
السلطات والحريات الديمقراطية . واستقر الحكم بعد أن قضى تدريجيا على حرية الصحافة  
وتوقفت الجرائد عن الصدور بين 1956 و 1963 ووقع احتواء المنظمات الجماهيرية من طرف  
الحزب الدستوري مثل " الاتحاد العام التونسي للشغل " وبعد تصفية أحمد بن صالح الذي كان  
يطالب في ذلك الوقت باتباع " الاقتصاد الاشتراكي " ومشاركة الاتحاد العام التونسي للشغل  
في الاختيارات السياسية للبلاد . ووقع حل الاتحاد العام للفلاحين التونسيين نظرا لمساندته  
لبن يوسف . ووقع احتواء المنظمات الكشفية والاتحاد العام لطلبة تونس ومنظمات الشباب .  
أما الاتحاد الاشتراكي للشغالين التونسيين المنظمة العمالية الجماهيرية الوحيدة المستقلة  
عن الحزب الدستوري والتي كان يقودها المسمى اعتباطيا " حزب شيوعي تونسي " فقد اختارت  
بحكم قيادتها المتنازلة حل نفسها بنفسها بدعوى ضرورة توحيد الطبقة العاملة في صلب الاتحاد  
العام التونسي للشغل مع العلم أن وجود الاتحاد الاشتراكي للشغالين التونسيين كان يسبرر  
استقلال التنظيم العمالي على الحزاب اليمينية .  
وبعد فشل الليبيرالية الاقتصادية من 1956 الى 1963 دخلت تونس في مرحلة  
" اقتصادا لدولة " الذي سطرته البورجوازية البيروقراطية الكبرادورية بعدما أنهت عملية  
خلق الحريات الديمقراطية في 1963 ووقع تنصيب مرتزقة الدستور في كل المنظمات ومنها  
الاتحاد العام لطلبة تونس حيث مثل المؤتمر الحادي عشر تركيزا للاتجاه الجديد المتمثل في  
الحكم والممثل لها سمي ب " الاشتراكية الدستورية " أي البيروقراطية الدولية الكبرادورية  
والحزبية الوصولية . وفي نهاية الستينات بدأت الأوضاع تتغير ولقد أثبتت محاكمة الديمقراطيين

في 1968 وانتفاضة الوردانيين غضب الجماهير الشعبية للاختيارات السياسية والاقتصادية للنظام وتعبأت من جراء ذلك الطبقات الرجعية الكلاسيكية = الكمبرادور والاقطاع والبورجوازية العقارية والسمسارة والبيروقراطية الذيلية ضد حليفها البورجوازية البيروقراطية مدعومة من طرف الامبريالية الاميركية التي اختارت أن تحسم التناقض لفائدة الشرائح الكلاسيكية الرجعية •

وتم الرجوع الى الاقتصاد الليبرالي محويا على المستوى السياسي بتضخم جهاز القمع البوليسي بعدما فشل جهاز الحزب الدستوري في " توفير الامن الاجتماعي " • وما ضعف شق الصباح اليوم الا تجسيما لهذا الفشل وقد تضخم جهاز البوليس الى درجة كبيرة خاصة منذ سنة 1972 حيث كانت ميزانية التصرف حسب مقدرات المخطط تقدر بـ 12 مليار و 116 مليون وهي بذلك تعادل ميزانية الاخبار والشؤون الاجتماعية والشباب مجتمعة • وكان مقدر ان تصل في سنة 1976 الى 16 مليارا و 83 مليون ديناراً أي بزيادة 40 % تقريبا لكنها بلغت 27 مليار و 790 مليون أي بزيادة 130 % تقريبا كما كانت عليه في 1972 •

والى جانب هذا التضخم المهول لجهاز القمع وقع تصفية التناقضات الفئوية في صلب النظام حيث وقع عزل المستيريين في مؤتمر المنستير سنة 1974 بعدما أحدثوا البلبلة في صفوف الدستوريين والدولة • ومنذ 1971 وخاصة في مؤتمر المنستير الاول سنة 1971 حيث أنهم تحصلوا على تفوق نسبي على الشق الاكثر رجعية وشراسة في الحكم • ورغم الصراع الحاصل بين المستيريين والاشق الحاكم يمثل تناقضا ثانويا الا أن النظام في مجموعه يخدم بكل صدق وأمانة مصالح الامبريالية ويمادى الحريات الديمقراطية • فان ذلك لم يمنعه من التناول على الحريات الديمقراطية وطمس مطالب الحركة الشعبية والهجوم على تحركات كل الفئات الاجتماعية المعادية لسياسته اللاوانية والديموقراطية والاشعبية •

فلا تمر سنة بدون محاكمة المناضلين الثوريين التونسيين المحاضين = 1972 و 1974 و 1976 أو نقابيين وطنيين في ماي 1976 والطلبة الديمقراطيين = 1973 و 1974 و 1976 • ان تصفية النقابات وانضوائها تحت أجهزة الدولة وسيطرة الطغمة الحاكمة في مؤتمر المنستير 2 كرسست غطرستها ورجعيتها وكان نصيب الحركة الطلابية المؤتمر التاسع عشر الصوري الذي مثل بالنسبة لنا حلقة راقية في ظرف الحريات الديمقراطية تلتها محاكمة اعتباطية لخمسة رفاق وطرفا ما يقارب على 100 طالب • ولم يفلح النظام في جر الحركة الطلابية كما سطر لذلك مؤتمر المنستير 2 تحت لواء الاتحاد التونسي لمنظمات الشباب ( U T S J ) فلجأ الى اقتراح انعقاد " مؤتمر الثامن عشر ما فوق العادة " محاولا اضعاف صيغة شرعية لمؤتمر صوري مرتين نظرا أن المؤتمر الثامن عشر لم ينفذ • ولكن الجماهير الطلابية استخلصت دروسا قريبة 1971 ولن تتواجد مع أعدائها الرئيسيين الدستور والانتهازيين اليمينيين في صلبها كل نقابية مشتركة وستعمل على فرض مؤتمرها الثامن عشر الخارق للعادة المهمة المركزية الملقاة على عاتق الحركة الطلابية )

ان نضال الحركة الطلابية من أجل اقرار الحريات الديمقراطية على مستوى وطني والمنتظمة في انجاز المصالح الزراعي والاداري وتصميمه ومجانية الصحة وحرية الصحافة والتنظيم السياسي والنقابي • ( الخ • ان هذا النضال يتخص بالنسبة للحركة الطلابية في بناء نقابية وطنية وديموقراطية ومناضلة عبر الانجاز الفعلي للمؤتمر الثامن عشر الخارق للعادة • وما سائدة النضال الشعبية والتفديد بالقمع الا مهما ما أساسية ينبغي توظيفها وربطها بالمهمة المركزية للحركة الطلابية • كما ان التفديد بالمحاكمات الاعتباطية والمصلحة ليست نهاية في حد ذاتها أو " فرصة للتحريض " تتوقف عليها مهمة الحركة الطلابية • كما أن مهمتها لا تنحصر فقط في مساندة الحركة الشعبية وتركيز الجهود في " تصعيد النضال " الى أوجه ليرجع الى نقطة البداية في مرحلة ما بعد التصريح واختلاق " الازمات للنظام " وليست هنالك ازمة الا تلك التي تتخط فيها الحركة الطلابية نظرا لفقدان قيادتها الاقوى النضالي البعيد المدى

والتقوقع في مواقف دفاعية بصفة مستمرة • ان اكتساب الرؤية البعيدة المدى لا يمنع الجماهير الطلابية من الدفاع عن مكاسبها النضالية والتصدى لهجمات ومفارقات النظام بالاشكال المناسبة لكل فترة من فترات النضال •

- \*\* لنواصل النضال في سبيل اقرار الحريات الديمقراطية •
- \*\* نعم لاطلاق سراح كل المساجين السياسيين الوطنيين في أقرب الاجال بدون قيد أو شرط •
- \*\* لا للقمع بكل اشكاله •
- \*\* لا للمحاكمات الاعتباطية •
- \*\* نعم لفرض المؤتمر الثامن عشر الخارج للعامة •

الطلبة الوافدون الديمقراطيون التونسيون

نقدم هذه النصوص في هذه المرحلة من تاريخ شعبنا و حركتنا الطلابية لتتعمق  
بها الفصوص التي وقع تشرها في سنة 1977 . و هي كذلك محاولة لتوضيح بعض  
المسائل الهامة التي تتعلق بالنضال الطلابي و انتصاره في النضال الشعبي  
أما النص الأول فيمثل موقف الطلبة الوطنيين الديمقراطيين من التطورات  
التي شهدتها بلادنا في أول هذه السنة و منذ ماثفة 1977 و يوضح الاستنتاجات  
الهامة التي برزت من تلك الأحداث .  
و أما نص مشروع ارضية سياسية فهو عبارة على الأساس الذي يمكن ان يقوم  
عليه العمل الطلابي النضالي .

و أما عن مشروع البرنامج فهو يحدد المهمة الرئيسية في الفترة القادمة  
و خاصيات الوضع العام و الوضع الطلابي و يعطي بعض الآراء حول الأوضاع الداخلية  
للحركة الطلابية و الهياكل النقابية الموقّعة .  
و مجمل هذه النصوص تمثل الاتجاهات الأساسية التي تسمح لفرعنا المواقف  
بالإلتقاء من حالته المتخلفة . كما اننا نقترحها للطلبة حتى يتمكنوا من  
التصرف عليها و مناقشتها و نقدنا و تنفيذها .  
و اننا سنعمل على تطبيقها في الفترة القادمة و سندافع عليها في كل  
المناسبات ان هذه النصوص ليست مرتبطة بحدث معين آتي بل تمثل اتجاها كاملا  
لفترة قادمة من النضال الطلابي .

الطالبة الوطنية التونسيون الديمقراطيون التونسيون

أفريل 1978

مرت بلادنا في اواخر السنة الماضية و اوائل سنة 1978 بمرحلة خائبة من تاريخها توجت بمجزرة  
رهيبة اقترنها النظام الصميلي في حق جماهير شعبنا المناضل \* ان الظروف القاسية التي يميشها  
شعبنا طرحت عليه ان يناضل في سبيل حقوقه و ان يخوض مباركة عديدة ضد النظام الرجعي اختلفت وتيرتها  
وحدثها من حين لآخر \* و لم تكن هذه النضالات سوى مناوشات اولى متفرقة ضد السلطة وقراما القومية  
غير انها خلقت منسرجا في المجرى النضالي العام لمسيرة شعبنا الاولى من اجل التحرر الوطني  
و الديمقراطية والتقدم الاجتماعي و الثقافي و الوحدة العربية \*  
لقد بلغت الازمة الاقتصادية الناتجة عن سيطرة الامبريالية و عملائها نورتها و رمت بالجماهير  
الشعبية في حالة الفقر والاحتياج المتزايد و افتقاد ايسر الحاجيات الحياتية \* و لقد تفاقمت  
اليلالة الى حد لم يعد بإمكان العمال والشباب الماطل تعلمه \* و بلغ غلاء المعيشة درجة اصيحت فيها  
الجماهير الشعبية غير قادرة على توفير قوتها و حاجياتها \*  
ان هذه الوضعية المتأزمة التي شملت كل اوجه الحياة الاقتصادية في بلادنا ناتجة عن تهيئتته  
للامبريالية واحتكاراتها و خضوع النظام الصميلي لمشيئتها وتنفيذ سياستها و خدمة مصالحها \* و لقد  
تدعمت هذه الحالة يوما بعد يوم من خلال الامتيازات التي تحصل عليها الامبريالية ومن خلال القوانين  
التي تسهل لها سيطرتها و كذلك التسهيلات القمرقية و الاستثمارية \* \* \* و بلبيفة الحال فان الاساس الذي  
تعتمد عليه الامبريالية للمحافظة على هيمنتها هي اليلقات الرجعية التي وضعتها في السلطة و التي  
تدعم كيانها - هذه الطبقات التي وضعت نفسها في خدمة الاحتكارات مقابل بعض الفئات و التي تتمثل  
مهمتها الرئيسية في قمع الجماهير واستغلالها و امتصاص دمها \*  
و اما على المستوى السياسي فلقد بلغ القمع و كبت الحريات والدمفجة حدا خلق ردة فعل عتيفة  
عند الجماهير الكادحة والمضطهدة \* فلقد توالى المحاكمات و الايقافات وتكررت الاعتقالات مرات لا تحصى  
و تصاعد القمع واختلفت اشكاله على كل الاعددة و لم يعد توجد ساحة - صغيرة او كبيرة - الا و دخلتها  
يد الرعب البوليسية والصكرية و الحزبية \* لقد قوبلت كل محاولة جريئة للتعبير عن الرأي  
و الافصاح عن المواقف التي تخدم مصالح الشعب بقوة الحديد و النار و بالسجون \* لقد تخللت هذه  
السياسة القمعية حياة كل مواطن و يسح ان نقول ان شعبنا يعيش حصارا رجيا من كل الجوانب \*  
و في هذه الظروف الطامة لم تجد الجماهير الا حلا واحدا للخروج من الوضعية التي يريد النظام  
حضرها فيها الا وهو طريق النضال و خوض معركة الحياة و الحرية \* و تراكمت النضالات واختلفت اشكالها  
وكسبت جماهير شعبنا تجارب جديدة عززت بها تراثها النضالي و عمدت الاضرابات والمظاهرات ووصلت  
المواجهة الى حد الاشتباك مع قوات القمع الدموية \* لقد دخل الضرب والسخط اوسع القطاعات وولد  
سيلا عارما تبرز يوما بعد يوم مبشرا بالانفجار الحتمي \* وحت الجماهير الشعبية بضرورة الاتحاد  
و الالتفاف من اجل ان يكون نضالها اكثر فعالية و اكثر قوة امام عدو اكثر قدرة له اجهزته  
القمعية النظامية من بوليس و جيش و ميليشيا حزبية \* و التحقت آلاف من العمال و الفئات الشعبية الاخرى  
بصفوف الاتحاد العام التونسي للشغل و خلقت تيارا جماهيريا غاضبا و عازما على مواجهة النظام الصميلي  
واخذت هذه النضالات طالبا منظما اكثر فاكثر و فرضت نفسها تدريجيا على المستوى العملي و الاعلامي  
و لاقت تماطقا متزايدا من جميع فئات الشعب التي التحقت بدرجات مختلفة بهذا السيل النضالي الفاضل  
و رافقه عند الفوض الجماهيري نمو التيار التقدمي الجذري و التقى الى حد كبير مع رغبة الطبقة  
المناضلة و الجماهير الكادحة في النضال والتغيير بعد ان مارست من خلال تجربتها صحة و قوة تلك

الأفكار الوطنية الديمقراطية وهراسة ورجعية الأفكار الإصلاحية •  
لقد واجه النظام العميل كل تلك النزالات بالطرق الرجعية الكلاسيكية التي تعتمد على الدمغة  
السياسية والقمع البوليسي • غير انه مع تصاعد النضال الجماهيري وحيرة الامبريالية على مالحها  
برزت في صفوف النظام اختلافات و تناقضات تمخورت جوهريا حول شقين : شق "متطرف" يدعو الى المواجهة  
الصنيفة و ضرب شوكة النضال الجماهيري و تجزئه و شق "معتدل" - هو ايضا عميل و رجعي لكنه يدعو  
الى المراجعة "اللينة" مع اعتبار المواجهة الصنيفة آخر حل تلتجى اليه السلطة للحفا على  
مالحها •

و بلغت الأزيمة التي تخبط فيها النظام نزوتها خاصة عندما طرحت الابقة العاملة و الجماهير  
الشعبية مطالبها الجوهرية في الأرض و الحرية و السيادة الوراثة • وقد تبلورت هذه المطالب بصورة  
واضحة و جلية - مستندة الى قوة جماهيرية - في صفوف الاتحاد العام التونسي للشغل رغم معارضة  
القيادة البيروقراطية و مناوراتها المختلفة في حصر المد النضالي و ضربه في العديد من الأحيان  
غير انها اجبرت في العديد من المرات على الرضوع خوفا على مالحها داخل الاتحاد و املا في استيعاب  
النضال الجماهيري و اعادته و جمة رجعية "معتدلة" تقابلت في معظم الأحيان مع مطالب القوى الإصلاحية  
التي التحقت بها القوى الانتهازية لتدعمها • و اكتفت هذه القوى الرجعية "المعتدلة" و حلفائها  
الإصلاحيون و خدمها الانتهازيون بترويج الأفكار الدستورية و الدعوة الى احترام القانون اي بالتذكير  
بالأرضية المشتركة التي تجمع الطبقات الرجعية والتي تحظى برضى الامبريالية في الوقت الذي عمل فيه  
الشق المتطرف على تدعيم نفسه تحضيرا لارائة دماء الجماهير و رعبها • و لتحقيق هذا الهدف عمل  
على استفزاز الحركة العمالية و الشعبية بصورة متكررة و قام بتجهيز ميليشيا حزبية متركية من  
المرتزقة و دعم جهاز الجيش و سمح له بالدخول في الحياة السياسية بايعاز من الامبريالية خاصة  
منها الامبريالية الأمريكية • و قد تمثل هدف هذا الشق و من ورائه الامبريالية الأمريكية و اساطرها  
التقليدية المتطرفة بالخصوص في ضرب شوكة النضال الجماهيري و ختم التناقض مع الشق الثاني الرجعي  
"المعتدل" و ضرب القوى الإصلاحية السائرة في ركاب الامبريالية السفيانية • لقد عمل على تحقيق كل  
هذا من اجل جعل النظام اكثر جمالة و تبعية خاصة في ظروف عربية سلكت فيها الرجعية العربية طريق  
الخيانة القومية و الاستسلام امام الصهيونية لخدمة الامبريالية و ضرب حركة التحرر العربية الماعدة  
و المتجددة •

لقد نجح هذا الشق في تنفيذ مخاطه الاجرامي و دفع بالجماهير - الضير مسلحة و الضير منظم -  
الى مواجهة غير متكافئة اقترف من خلالها جريمة شنعاء في حق الشمال و الفئات الشعبية الأخرى انصب  
ضحيتهما اكثر من 500 مواطنا •

لقد بينت الأحداث الأخيرة خاصة منها أحداث يوم الخبز 26 جانفي 1978 :

- ان القليعة النهائية بين النظام العميل و الجماهير الكابحة و على رأسها الباقية العاملة  
قد تأكدت و باتت واضحة جلية •  
- ان هذا النظام و في مجموعه انما يمثل مصالح اقلية من الصلاء و الرجعيين المتمثليين  
خاصة في البرجوازية الكمبرادورية و كبار ملاك الأرض الاقطاعيين و انه لا يخدم في شيء مصالح الشعب  
و الوطن •

- ان هذا النظام عميل للامبريالية التي تدعم نفوذ الطبقات الرجعية من اجل نهب خيرات شعبنا  
- ان النضال الجماهيري ارتقى الى مرحلة جديدة مدفوعا الى تنظيم صفوف و التجرد اكثر  
فاكثر و اعطاء نفسه قيادة ثورية بعيدة كل البعد على الإصلاحية و الرجعية و ذلك بالتعامه بالتيار  
الوطني الديمقراطي الجذري المتنامي •

- ان قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل لم تكن قاسرة على تحقيق مطالب العمال فحسب بل و كانت غير قاسرة على تجنيد الجماهير مخاطر صراع غير متكافئ ظهرت نتائجه يوم الخميس 26-1-78 ميل وشاركت بصورة مختلفة في تحضير تلك المجزرة من خلال ترويجها للاوهام الرجعية القاتلة حول القانون و الوفاق الطيقي و لم تتمكن باعتبار طبيعتها و ارحمها و تاكتيكها - التي مال الى الالتقاء مع السلطة خوفا من الجماهير اكثر من الدفاع على مصالح العمال والفئات الشعبية لا على تسليح الجماهير نظريا سياسيا و تنفيذيا \*

- ان هذه القيادة لم تكن بحكم ارتباطها و طبيعتها الرجعية الاجزاء من النظام و عميلة للثقل الامبريالية و وبالتالي فانه لا يمكن باي حال من الاحوال ان تطلي افقا " وانيا " و "ديمقراطيا " للفضال الجماهيري كما يدعي ذلك الوطنيون هؤلاء الدساترة الجدد الذين ينظرون للتحالف مع الرجعية يدعوا انها " برجوازية وطنية " لها جانبين " جانب الصمالة و جانب الوطنية " \*

- ان الاحداث اسقطت بكل عنفيتها و عنفها كل الاطروحات الانتهازية و الاصلاحية التي روجها الاصلاحيون و خاصة منهم من يسمون انفسهم بـ "حزب شيوعي تونسي " اذ بدد الشق المتطرف كل اوامهم و كسر برامجهم هذا علاوة على ان مجرى الاحداث اثبت رفض الجماهير لها \* ولقد اكدت تلك الاحداث - اذ كان هناك مجال للتأكيد - صحة المواقف الوطنية الديمقراطية و تلاقيها مع رغبات الجماهير و التي حذرت من مؤامرات الشق المتطرف ( انظر نشرة الطلبة الوطنيين الديمقراطيين التونسيين 1977 )

و التي تعتبر النظام عميلا و رجصيا يتناقض جوهريا مع مصالح شعبنا و وطننا و ان مهام التحرر الوائبي ما زالت قائمة و ان الديمقراطية مضركة تضالوية اولى لا تقتصر على الحرية السياسية فحسب بل ترتبط بالقضاء التام على مركزات المجتمع المتخلف التي يستند اليها نفوذ الطبقات الرجعية و التي يمثل وجودها في السلطة نفيها تاما للحرية السياسية و ان الحل الوحيد هو الفضال الجماهيري بكل اشكاله و على كل المستويات وصولا الى تحرير وطننا من الهيمنة الامبريالية و عملائها \* و لتحقيق ذلك فانه مطلوب اتخاذ اشكال الفضال السري و الانتفاخ من اشكال الفضال العلني و التأكيد على الفضال النير الشري و استغلال الفضال الشري \*

لقد شاركت الحركة الطلابية في هذه النضالات الشعبية يشكلين اساسيين \* شكل مباشر تمثل في تنظيم المقاومة ضد النظام و التضامن الضمني مع النضالات الشعبية عن طريق الهياكل النقابية الموثقة و شكل غير مباشر تمثل في مساهمة العديد من الطلبة في تلك النضالات من خلال التضامن بالجماهير الصمالية و الشعبية و نشرهم الافكار الوطنية و التقدمية \*

لقد اكدت التطورات بانه لا مفاضل للحركة الطلابية من ان تخوض مضركة الحرية السياسية مع جيل فئات شعبنا و ان الشرط الاساسي لذلك - و حتى تلعب دورها المفاهيم للامبريالية و الرجعية - هو ان تحقق اهدافها و مهامها ذلك ان الوضع الاستثنائي الذي يمر به الاتحاد العام لطلبة تونس منذ قربة 1971 كان وما يزال يمثل حالة مضركة لتطور الفضال الطلابي و ارتباطه بمجريات الفضال الشعبي و انه لا بد من تحقيق المؤتمر 18 الخارق للمادة حتى يتسنى للحركة الطلابية المسك باداة تضالوية جماهيرية الا و هي الاتحاد العام لطلبة تونس \*

و قد تبين للعيان ان النظام الصملي لا يمكن باي حال من الاحوال ان يلبي رغبات و مطالب الجماهير بل انه يجبر على الرضوخ لها لذلك فان الافكار التي يروجها الانتهازيون و الاصلاحيون حول امكانية كسب بعض المطالب بدون نضال انما هي اوامام قاتلة \*

و قد تبين كذلك ان الوضع الداخلي للنظام وضع غير ثابت و تتخلله تفاعلات عديدة تتأزم بصورة متصاعدة و انه من الضروري ان يقع تحديد الهدف المباشر للنضال الجماهيري \*

و لقد برزت من جملة الكتل السلطوية كتلة متطرفة تمثل خطرا كبيرا على النضال الجماهيري بمد  
ان قامت بإراقة دماء الجماهير الشعبية وهي ما زالت عازمة على المضي في هذا الاتجاه ولو أدى بها  
ذلك الى اعطاء السلطة للجيش و تنصيب ديكتاتورية عسكرية خالصة تتعامل مع النضال الجماهيري بالمداغ  
و الرشاشات و القتل و سفك الدماء \* لذلك فان المهمة الرئيسية المباشرة على الحركة اللائبية هي  
مواجهة هذا الشق بكل حزم و التنديد به و العمل على عزله و ضربه بصورة متواصلة و في كل الجوانب  
و تعتبر هذه المهمة ضرورية و حيوية باعتبار انها توجه سهام الحركة الجماهيرية ضد الفرقة الأكثر  
غطرسة و تصفا الماسكة بالسلطة \*

و قد ظهر كذلك شق آخر " معتدل " ولكنه رجعي و عميل اجهد نفسه في تعزيز النظام و تفاني في  
خدمته و خدمة الامبريالية و هو لا يتناقض مع الشق الأول فيما يتعلق بالاختيارات السياسية و الاقتصادية  
و الاجتماعية غير انه يختلف معه في اشكال و طرق مواجهة المد الجماهيري او التي تختلف من " اللين " و  
و حتى القيام ببعض التنازلات الى المواجهة العنيفة ان لزم الأمر \* و لقد طرح هذا الشق افكاره  
فيما يتعلق بالسلطة و عمل على اساس تحقيق تحقيق شكل يقترب من الاشكال السلطوية الرجعية السائدة  
في النضال و المغرب و مصر \* \* \* باعتبارها ضمانا لحماية مصالح النظام و اسياده اي اتباع سياسة  
الخداعة و الدمغة بطرق " ديمقراطية " كوسيلة يلتجأ لها النظام لامتناع نفقة الجماهير و رغبتها  
في الحرية \* و يصير هذا الشق على الاتجاه " الجديد " للسياسة الكارترية الامريكية التي تدعو  
الى " احترام حقوق الانسان " غير انه لم ينجح في فرض نفسه على صعيد السلطة ذلك ان مصالح  
الامبريالية و الطبقات الرجعية تتفاني نفيها مطلقا مع الحرية السياسية باعتبارها تكشف للجماهير  
حقيقة الاستغلال و الاضطهاد الذي يمارسه الامبرياليون و الرجعيون و بالتالي تمكثها من وعي اسباب  
فقرها و تعاستها \* و مع ذلك فان هذا الشق لا يمثل في الوقت الراهن عدوا مباشرا لكنه يمثل عدوا  
اساسيا لشعبنا \* اي انه لا يمثل القوة الضاربة التي تواجه النضال الجماهيري بل يمثل قوة رجعية  
احتياطية يمكن ان تلعب دورها في حالات معينة حين تستنفذ الامبريالية و الطبقات الرجعية كل وسائل  
القمع الدموي \* لكنه يجب التأكيد على ضرورة خوض النضال الواضح ضد هذا الشق و ما يروجه من افكار  
رجعية تدعي " الديمقراطية " و الحفاظ على استقلالية الحركة اللائبية تجاهه \* غير انه من الهام جدا  
ان نؤكد على ان الهدف المباشر للنضال الجماهيري اليوم هو بالذات مناهضة الطغمة المتطرفة المترفة  
على السلطة \*

و لقد تأكدت مرة اخرى رجعية الأفكار و السياسة اللالحية و الانتهازية و عدم قدرتها على تسليح  
الجماهير سياسيا و عمليا ذلك انها لم تسمح و لا يمكن ان تسمح للنضال الجماهيري بان يأخذ اي صا  
عميقة و ان ينظم قواه استنادا الى تلك الأفكار و تلك السياسة التي تدعو الى الوفاق الطبقي و التي  
التهادن القومي و الوطني و تروج الليبرالية و الأفكار الدستورية الرجعية و تدافع على القانون  
الرجعي و تتخذ الشكل الرئيسي لتحركاتها الشكل الظني و الطرق الشرعية \* انه من الهام و الضروري  
جدا ان نؤكد بانه لا يمكن مواجهة النظام بصورة تجنب الجماهير مخاطر طواع غير متكافئ \* و تحقيق  
استمرارية النضال بأقل الضائمر و تحقيق بعض المصالح الا اذا نيز النضال الجماهيري هذه الأفكار  
الرجعية و اتبع الاشكال السرية للنضال و الطرق الغير شرعية بصورة رئيسية مع استقلال كل الأسر  
الشرعية التي تسمح ببلورة النضال الجماهيري و نشر الأفكار الوطنية الديمقراطية ويتم من خلال ذلك  
استغلال كل مظاهر الاحتجاج التي تعبر عن نفسها في جميع الاطر و في مختلف الميادين حتى نجعل مقها  
تيارا نضاليا ساخلا \*

و على الحركة اللائبية ان تعرف كيف تقوم بهذا العمل الشاق و لكنه الوحيد القادر على تسليحها  
و تمكينها من التقدم نحو تحقيق اهدافها على المستوى الثقافي و السياسي و الثقافي \* \* \*

و لقد اتضح بما هو جلي رجعية الأفكار و المواقف التي تعتبر الأحداث في تونس حيلة صراع بين "البرجوازية الوطنية و الامبريالية" ( بدون تحديد عملاتها ) تلك المواقف التي تهدف الى جعل الحركة الجماهيرية ذبيلا لبطانة الرجعية التي تضار من حين لآخر الى الأخذ بعين الاعتبار المسد التضالي و تعمل على استيعابه و تدوينه في اتجاهها . ان هذه الأفكار خطيرة و حتماء : خطيرة لأنها تخلق التيليلة في صفوف الجماهير و خاصة باليمنانيين و تعمل على ربط النضال الجماهيري بركب الرجعية و تخفي وراء " العلمية و الأمر الواقع " ( اي واقعية التهادن ) و توغز بان على الجماهير النضال و على الرجعية القيادة و الافراد بفنائج تضحيات شعبنا تحت شعار انها اصيحت " برجوازية وطنية " يجب مسانديتها و السير معها خطوات . و هي افكار حتماء لأنها توغز بان الكمبرادور يستطيعون ان يتحولوا الى وطنيين و هو امر قد يفضح في رؤوس المتخيلين عن النضال الوابي الديمقراطي و الانتهازيين أصحاب الألوان المختلفة لكنه لا يمكن ان تؤمن به الجماهير المناضلة باعتباره يتفاني و الواقع الذي تعيشه يوميا و لا يمكن ان يؤمن به الوطنيون المخلصون و التقدميون الجديون باعتباره نفيًا للنضال الوطني الديمقراطي . و على هذا الأساس فانه من الضروري ان تقع محاربة هذه الأفكار الخطيرة في الرجعية المثقفة بظلال الموضوعية " و " العلمية " .

لقد دافقت الهيئة المزعومة لفرع بياريس الموقوت على هذه الأفكار و المواقف و لقد مارستها مسيبة خسائر جسام للحركة الطلابية بياريس . و قد وقفت بهذه الصفة امام ارادة الجماهير الففيرة و عارضت مطالبها الجوهرية و حاولت تحرفها على الطريق السليم . و لقد تبين ان الجماهير الالابية بياريس قد رفضت هذه السياسة و هي تطالب باقالة الهيئة المزعومة و العمل على اساس هيكله فرعنا الموقوت حتى يساهم بصورة جماهيرية و فعلية في مسيرة الحركة الطلابية و مسيرة شعبنا نحو الحرية و الانتخاب من برائن الاستقلال و الاضطهاد الباقي و القومي .

و باعتبار الضرر الذي لحقته هذه الأفكار و الممارسات و ما سبقها و ما رافقها من ممارسات يسارية " متطرفة كرست نفسها مدة طويلة في فرعنا و مثلت المنطلق و الارضية التي وقع على اساسها و التخلي على مكاسب الحركة الالابية من قبل الدساترة الجدد فانه من واجبنا ان نوكد على النقاط التالية =

اولا - ان الخروج من وضعية فرعنا و بناء فرع جماهيري يستوجب اولا و قبل كل شيء تحديد ارضية دنيا ( كما انه من الضروري ان يقع تحديد الاتجاه العام للبرنامج السياسي و النقابي و الثقافي للفترة القادمة .

ثانيا - ان تحديد ارضية الدنيا و الاتجاه العام لا يكفي بل يجب ان نحدد اشكال و طرق عملنا حتى يتمكن فرعنا من كسب جماهيرته على اسر سليمة . لذلك فان الالاحة بالهيئة المزعومة لوضع هيئة اخرى بصورة فوقية و بعيدة عن واقع القاعدة الطلابية انما يعد تكرارا احمق لتجارب سابقة . ان اقصى ما يمكن ان نقوم به في جلسة عامة هو تحديد الاتجاه العام لفرعنا في خاوطه العامة يتضمن النقاط الجوهرية للنضال الطلابي . غير ان هذا العمل يمثل جزء من العمل الشامل لبناء الفرع ذلك ان الجزء الآخر يتمثل بالضبطاني تعبئة الجماهير على اساس ذلك الاتجاه العام و ترجمته و فسي الممارسة .

ثالثا - انه من الضروري ان نوكد على ان الأساس الوحيد الذي يمكن الحركة الطلابية من الخروج من وضعها و يمكن الهياكل من ترجمة ارادة الجماهير انما هو العمل القاعدي المنظم اي العمل الجماهيري الذي يستند الى علاقة الأثر بالجماهير كمضية اولية و اساسية . و بالتالي فانه من الواجب ان يكون اتجاه عملنا هو الاتجاه الجماهيري .

و من هذا كله نستخلص انه من الضروري ان تقوم الجلسة العامة بالمهام التالية =

1 - سحب الثقة من الهيئة المزعومة و اقالمتها و تكوين لجنة تحقيق حول ممارساتها السابقة .  
2 - تحديد ارضية الدنيا و برنامج الاتجاه العام .

3 - تحديد اتجاه عملنا لتركيز الهياكل و ربطها بالجماهير و ذلك ب :

أ - انتخاب لجنة خاصة تكون مهامها محددة زمنيا تشرف على تطبيق الاتجاه العام ز انتخاب هيئات القواعد و تكوين " الفيدرالية " و الدعوة الى جلسة عامة اخرى يقع تحديد تاريخها في هذه الجلسة لتقييم هذه الأعمال . \* الأطراف 5

- ب- تشرف على انتخاب هيئة الفرع من الفيدرالية •
- ج- تمركز مؤقنا وثائق الفرع و تجمد علاقاته الخارجية الى انتخاب هيئة فرع جديدة •
- د- ليست لها صلاحيات تمثيل الفرع غير انه من الممكن اعطاؤها بعض المهام المعينة مثل التحضير لمشاركة الفرع في احتفالات 1 ماي 1978 •
- و بهذه الطريقة نكون قد قمنا بعمل جلي و متواضع و نكون قد خطونا خطوات ايجابية نحو وضع الاسس السليمة لفرعنا • غير انه تجدر الملاحظة ان هناك العديد من الصعوبات و الصراخيل تترقبنا و من الممكن ان يشكو عملنا فقنا لكن ذلك يمثل الطريق الوحيد الذي يمكننا من الخروج من الوضعية المتأخرة لفرعنا باقل الضائر و بضمانات اكثر و يخطى ثابتة •

+++++

### لائحة سحب الثقة

- لا
- اعتبارا للوضع الاستثنائي الذي يعيشه الاتحاد العام لطلبة تونس منذ مؤتمر قرية 1971 الذي كان نتيجة لمؤامرة النظام الصميد ضد الحركة الطلابية •
- اعتبارا انه منذ 1971 لم تتمكن الجماهير الطلابية و الحركة الطلابية من تحقيق مهمتها المركزية الا وهي الانجاز الفعلي للمؤتمر الخارقي للمادة 18 و مارست اعمالها حسب برنامج 1973 •
- اعتبارا بان الحركة الطلابية رفعت شعارات مناهضة للامبريالية و النظام الرجعي الصميد و كرس ذلك في ممارساتها اليومية •
- اعتبارا و ان النظام الصميد قد واجهها بالقمع المتواصل و عمل على ريبها من خلال محاولاته المتكررة لنسف الهياكل الثقافية المؤقتة و ايقاف و اعتقال و محاكمة مناضليها •
- اعتبارا و ان النظام الصميد عمل دائما و يزال على ضرب تطالعات الجماهير الشعبية بما فيها الجماهير الطبقية في سبيل التحرر الوطني و الديمقراطية و التقدم الاجتماعي و الثقافي و وصل الى حد اقتراح جريمة شتماء في حق جماهيرنا و سفك دماء الأبرياء و تقتيل ابناء و ائنا المخلصين و محاكمة المناضلين الشرفاء •
- اعتبارا للمواقف و الممارسات الرجعية المناهضة لتطلعات الحركة الطلابية للهيئة المزعومة و تخليها الواضح عن شعارات و مكتسبات الحركة الطلابية سواء المتطلقة بالموقف من النظام او من الامبريالية او من القضايا السياسية و الثقافية الأساسية •
- اعتبارا ان الجماهير الطلابية قد اكدت رفضها لهذه السياسة خاصة اثناء الحملة الاخيرة التي وقعت في باريس للتضامن مع شعبنا المناضل على اثر الأحداث الاخيرة بالوان و ذلك في اجتماع عام بجامعة "سونسيبي" يوم 27 جانفي 1978 و التي رفعت فيه الجماهير الطلابية الائمة المزعومة و انتخبت "لجنة الاعلام و التبئة لمساندة النضالات الشعبية بتونس" •
- نظرا و انه من الضروري ان يتوجه عملنا لبناء فرعنا المؤقت بباريس على اسس سياسية سليمة
- نظرا و انه من الواجب ان يقع تعدي هذه الحالة المتشقة لفرعنا المؤقت و العمل على اساس توحيد الطلبة في اطار نقابي لمواجهة متطلبات الوضع •
- اعتبار لكل ذلك فاننا نحن الدالية التوفسيون المجتمعون في جلسة عامة سنوية للفرع المؤقت
- في يوم
- ب
- ندد بالسياسة الرجعية للهيئة المزعومة •
- نطالب بسحب الثقة منها فورا و بتكوين لجنة للتحقيق في ممارساتها السابقة و سحب كل وثائق الفرع و امواله منها •
- نطالب بانتخاب رئاسة للجلسة للاشراف على الجلسة العامة السنوية •

نحن الطلبة التونسيون المجتمعون في اطار الجلسة العامة السنوية للفرع المؤقت بباريس

يوم

- نصبر عن تضامننا المطلق مع جماهير شعبنا المناضل في ممارسة حقه المشروع في الدفاع عن مصالحه المادية و المعنوية .
- نصبر عن وقوفنا المبدئي مع كل النقابيين في تضالهم العادل من اجل الدفاع عن الاتحاد العام التونسي للشغل حرا ديمقراطيا و ممثلا .
- نصبر عن تضامننا مع كل القوى الوطنية الديمقراطية و التقدمية التي تناضل في سبيل الدفاع عن الجماهير ضد النظام الصميل و ضد الامبريالية .
- نندد بالمجزرة الرهيبة التي اقترفها النظام الرجعي الصميل يوم الخميس 26 جانفي 1978 .
- نندد بسياسة الارهاب التي يمارسها النظام الرجعي الصميل ضد ابناء شعبنا المناضل .
- نندد بسياسة النظام الرجعية المنتهجة في كل الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ... والتي تكس تبصية بلادنا للامبريالية و تخدم النهب الامبريالي الرجعي .
- نندد بالمرؤءة المزيفة للاتحاد العام التونسي للشغل الذي عقده النظام الصميل في 25/2/78 و نتدد بقيادته الحميلة .
- نطالب باطلاق سراح كل المساجين السياسيين و المعتقلين النقابيين و الموقوفين قورا و بدون قيد و لاشروط .
- نطالب بالتحقيق حول الاعمال الاجرامية التي قام بها النظام و التي مارسنها اجهزة قمعه من بوليس و جيش و ميليشيا حزبية و نطالب باثبات اذانة النظام الصميل فيها .
- نوكد عن عزمنا الكتواصل في حوض تضال طويل مع الجماهير الشعبية في سبيل الحرية و التقدم الاجتماعي و الثقافي .
- نوكد على ارادتنا المطلقة في مواجهة النظام الدموي و العمل على التنديد به كتنظام عميل رجعي ديكتاتوري دموي .
- نوكد عن تمسكنا بالاتحاد العام لطلبة تونس و تمسكنا بمهمتنا المركزية المتمثلة في الانجاز الفعلي للمؤتمر 18 الخارق للعادة للاتحاد العام لطلبة تونس .
- نوكد عن تمسكنا بشعارنا المركزي من اجل اتحاد عام لطلبة تونس حرا مستقلا ديمقراطيا و ممثلا و دفاعنا عن الهياكل النقابية المؤقتة باعتبارها الممثل الشرعي و الوحيد للطلبة .
- ندعو كل التقدميين و الثوريين العرب لمساندة شعبنا في تضالنا ضد الامبريالية و الرجعية و الصهيونية من اجل الارض و الحرية و السيادة الوطنية و من اجل الوحدة العربية .
- ندعو كل التقدميين و الثوريين في العالم و كل الرأي العام التقدمي الفرنسي و العالمي للوقوف بجانب شعبنا .

\*\*\*\*\*

## مشروع ارضية سياسية للحركة الطلابية

\*\*\*\*\*

بعد الاستقلال السوري انتقلت كافة المهام الوطنية و الديمقراطية الى محور الطبقات و الفئات الشعبية بعد ان قطع النظام اشواطاً في تخليه عن القيام بها نظراً لارتباطه الذي ما انفك يتطور مع الامبريالية التي جعلت غير ممكن فصل النضال ضد الامبريالية عن النضال ضد...  
في حين ان النظام الاوطني و الاديمقراطي و الاشعبي ما انفك يواصل سياسته الرجعية لتي تهدف استغلال و اضطهاد الجماهير و ضرب كل تطالعاتها يجد الطلبة انفسهم في تناقض عدائي مع اساسه تناقض مسلحي يعتمد على تشريك الطلبة في تلك التطالعات التي لا تتحقق الا بتغيير جوهري للنظام و سياسته  
- ان الطلبة هم جزء من فئة المثقفين  
- ان الطلبة بصفة عامة اناس ليس لهم دور معين في عملية الانتاج المادي و هم كذلك لا يملكون وسائل الانتاج

- ان الانتماء الاجتماعي و الطبقي يلعب دوراً في الاختيارات السياسية للطلبة لكن هذا الدور ليس الانسبياً نظراً لتأثير العامل الايديولوجي في وعيهم \* و ان الطلبة كباقي فئة المثقفين يستطيعون ان يتخذوا مواقف طبقية مخالفة لانتماءاتهم الطبقية فهم يشكلون على العموم احدى شرائح البرجوازية الصغيرة \* و من ناحية اخرى فان التناقض الاساسي الموجود بين الامبريالية و النظام العميل لها في بلادنا من ناحية و جماهير الطبقات و الفئات الشعبية الكائنة و المضطهدة من ناحية اخرى يفرز الطلبة و يجعلهم في مصير الجماهير الشعبية \* كذلك فان النضال الذي تقوم به الجماهير الطلابية لا يوضع الا في اطار جبهة شعبية وطنية و ديمقراطية لا يلعب فيها الطلبة دور القيادة الذي هو في عهدة الطبقة العاملة \* مع ذلك يجب التأكيد على ان ربط نضال الطلبة بنضال الجماهير الشعبية هو قبل كل شيء \* مرتبط سياسي في جذلية نضال كل فصائل الحركة الشعبية في بلادنا في التجارب مع التحركات و التنسيق بينها في طرحها شعارات مشتركة و العمل من اجل تحقيق هذه الشعارات بتدابير و تصميمات اشكال النضال و اساليبه الملائمة \*

ان انتماء الجماهير الطلابية الى مصير الجماهير الشعبية التي هي في تناقض عدائي مع الامبريالية و النظام الدستوري العميل لها يعطي للطلبة دور في النضال من اجل تحقيق المهام الوطنية و الديمقراطية في بلادنا \* ان الوضع يعطي للحركة الطلابية التونسية في هذه الفترة المحددة مسن تاريخ بلادنا دوراً ثورياً \* و تقوم الجماهير الطلابية بهذا الدور انطلاقاً من مواقفها الملموس و بربطه بالواقع الوطني و في اطار نضالها الملتحم بنضال الطبقات و الفئات الشعبية الكائنة و المضطهدة من اجل تحررها الطبقي و الوطني و القومي و من اجل بناء مجتمع وطني ديمقراطي شعبي كمرحلة نحو المجتمع الاشتراكي \* و انطلاقاً من ذلك تكون اهداف و شعارات الحركة الطلابية على مستويات ثلاث :

- المستوى الوطني

- المستوى القومي

- المستوى العالمي

\*\* المستوى الوطني =

اولاً - النضال ضد الامبريالية =

ان الحركة الطلابية التونسية في هذه الفترة من تاريخ شعبنا هي حركة مادية لامبريالية لذلك فهي تعمل على فضح التدخل السافر لامبريالية في شؤون بلادنا و شعبنا و النضال ضدها \*  
- فضح عمالة النظام اليكمبرادوري لهذه القوى الامبريالية و النضال ضد كل عملاء الامبريالية و قوى الهيمنة و خصوصاً الدرلتيين الاعظم = الاتحاد السقياتي و الولايات المتحدة الامريكية التي يجب النضال ضدها على قدم المساوات في هذه الفترة \*  
- مساندة كل القوى الوطنية المناضلة ضد الحضور المباشر او الغير المباشر لامبريالية و قوى الهيمنة في بلادنا \*

- فضح كل اشكال التدخل الامبريالي ( استثمار - استثمار جديد ) و على كل المستويات ( اقتصادي عسكري سياسي ثقافي ) و النضال فيها \*

ثانيا - النضال من اجل اقرار الحريات الديمقراطية = ان الجماهير الطلابية كفضيلة من الحركة الشعبية في نضالها من اجل الحرية و الديمقراطية فهي تناضل من اجل :

- اقرار الحريات النقابية في الجامعة عن طريق نضالها من اجل نقابة حرة ديمقراطية و ممثلة \*
- من اجل اقرار كل الحريات النقابية والسياسية و ممارستها من طرف الجماهير الطلابية \*
- من اجل مساندة كل نضالات الطبقات و الفئات الكادحة و المضطهدة لعميقا \*
- من اجل الوقوف ضد كل اشكال القمع الذي يواجه به النظام الصملي وامرحات جميعا في الديمقراطية و مساندة كل اللذين يطرحون شعارات وطنية و ديمقراطية و ثورية \*

ثالثا - النضال من اجل تعليم ديمقراطي = تناضل الجماهير الطلابية في هذا الالار :

- ضد السياسة الانتقائية التي يمارسها النظام الصملي في ميدان التعليم و التي تأخذ اشكالا عديدة \*

- من اجل تحسين الحالة المادية للطلبة و حل مشاكلهم المادية المباشرة ( المنحة الاقامة المطامع السكن ... ) \*

- من اجل المساهمة الديمقراطية في التصرف في الحياة الجامعية عن طريق المشاركة الفعالة في الاطر والهياكل المختصة في ذلك ( مجالس الكليات المجلس العلمي المجلس البيداغوجي ) \*

- من اجل ايجاد مياكل و اطر ديمقراطية للتعليم \*
- من اجل تصميم التعليم و خصوصا لابناء الطبقات الشعبية \*
- من اجل تعليم يتماشى محتواه مع الواقع الوطني \*

رابعا - النضال من اجل ثقافة وطنية = تمييز الجموع الطلابية كجزء من فئة المثقفين تحت هيمنة الثقافة الرجعية الرسمية التي تشكل اساسا خليطا من الجانب الاقطاعي الموروث عنها و الجانب الامبريالي المقدس فيها و المدعم من طرف النظام الكمبرادوري \* و في هذا الالار تناضل الجماهير الطلابية :

- من اجل تفتيق الطاقات الخلاقة لمثقفي شعينا لتطوير ثقافتنا الوطنية \*
- من اجل تدعيم الجانب التقدمي و الديمقراطي من ثقافتنا الشعبية و اسقاط الجانب الرجعي منها \*
- من اجل اعطاء كل الحرية للخلق الفني و الأدبي التقدمي و اسقاط كل اشكال الضغط البيروقراطي عليه \*

- طرح قضية التعريب كمهمة وطنية \*

- من اجل تميم الثقافة التقدمية و الوطنية و التعريف بها \*
- فضح كل تدخل امبريالي على مستوى الثقافة في بلادنا مع التنديد و التشهير بالثقافة الامبريالية بصفة عامة مهما تمددت انواعها و اشكالها \*

\*\* المستوى القومي = انطلاقا من واقع ارتباطنا ببقية نضالات الشعوب العربية من اجل

التحرر الوطني و الديمقراطية و الاشتراكية و من اجل يفاء وحدتها يكون دور الحركة الطلابية التوسمية في اطار علاقاتها الخاصة مع حركة التحرر الوطني كما يلي :

- تهديم جدار الصمت حول نضالات الشعوب العربية ضد قوى الهيمنة = الولايات المتحدة و الاتحاد السقياتي و الامبريالية و الاستثمار و الصهيونية و الرجعية و الاقطاعية و البرجوازية الكمبرادورية العربية \*

- التعريف بالثورة الوطنية في الوطن العربي و المساندة الملقة و الميدئية و الغير محدودة ( فلسطين - طافار - الخليج العربي - اريتيريا - الساقية الحمراء و وادي الذهب - الحركة الوطنية اللبنانية ... )

- مساندة النضال الفلسطيني المسلح و فضح كل المناورات التي تحاكضه و الرامي الى تجريد

الضرب الفلسطيني من سلاحه ( التدخل السافر للقوات السورية - القوات الامبريالية لمنظمة الأمم المتحدة الرجعية الليثانية ... )

- المساندة والتصريف بكل الفصائل الوطنية الثورية و نضالاتها في اجزاء الوطن العربي و التشهير بالقمع الذي تمارسه ضدها الانظمة الرجعية \*

- فضح الانظمة الخائنة لقضية شعوبها و التشهير بمواقفها و ممارساتها ( تونس - مصر - السعودية الاردن - البحرين - سلطنة عمان - المغرب ... )

- فضح كل المؤامرات التي تضاع ضد قضية التحرر الوطني العربي ( قضية دويلة فلسطين - قبول اللوائح 242 و 338 و 425 و قبول خرافة التقسيم 1948 و مؤامرة جيتيف - قبول حضور الدولتين الاعظم في المنطقة - قبول حضور ايران في الخليج العربي - التعامل مع القوى المساندة للصهيونية - فضح كل محاولات احتواء الفصائل المتجذرة في حركة التحرر الوطني ... ) \*

- الربط مع كل الحركات الديمقراطية الطلابية العربية و التصريف بنضالها \*

- النضال من اجل تحقيق مشروع " اتحاد الطلبة العرب " و الانتماء اليه و النضال في اطره من اجل قضية التحرر الوطني و الديمقراطية و من اجل الوحدة العربية \*

- النضال ضد سياسة الهيمنة الامبريالية و ضد الصهيونية و الرجعية العربية و الانفصالية و البرجوازية الكبرادورية \*

**\*\* المستوى العالمي = انطلاقا من طبيعتها و من شعاراتها تعتبر الحركة الطلابية اليوم نفسها سندا للحركات و الدول التي تريد الاستقلال و الأمم التي تريد التحرر و الضمب التي تريد الثورة لذلك تناضل الحركة الطلابية من اجل :**

- التنديد بسياسة الهيمنة التي تمارسها الدولتان الأعظم الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي و الاستعمار و الامبريالية و الصهيونية و الميز العنصري و مساندة كل من يناضل ضدها انطلاقا من مواقع ثورية و وطنية \*

- المساندة المطلقة و الغير محدودة لحركات التحرر الوطني في افريقيا و آسيا و امريكا اللاتينية و التصريف بنضالها ضد اعداء شعوبها \*

- مساندة البلدان الاشتراكية باعتبارها سندا استراتيجيا لحركات التحرر الوطني في العالم و في نضالها ضد القوى الرجعية في بلادها و ضد سياسة الهيمنة و ضد الامبريالية و الاستعمار و الصهيونية و الميز العنصري ...

- المساندة المطلقة لنضال الطبقة العاملة و كل الفئات الشعبية الملتفة حولها في البلدان الرأسمالية و نضالها ضد الاستغلال و القمع الطبقي و من اجل الاشتراكية \*

- ربط علاقات مع الحركات الديمقراطية الطلابية في البلدان الرأسمالية و المناهضة لسياسة انظمتها على المستوى الداخلي و الخارجي انطلاقا من مواقع ديمقراطية و مساندة لقوى التقدم في بلادها و في العالم \*

## مشروع لبرنامج الاتجاه العام للحركة الطلابية

ان احداث 26 جانفي 1978 و ما سبقها من فضالات و ما تلاها من قمع و ارباب لم يسبق له مثيل في تاريخ شعبنا منذ انتصاب النظام العميل و توقيعها معاهدة 20 مارس 1966 الخيانية تمثل مقصدا حاسما في نضال شعبنا و الحركة الطلابية كجزء منها من اجل التحرر الوطني و الديمقراطية و التقدم الاجتماعي و الثقافي و من اجل الوحدة العربية .

ان انتصاب الطغمة المتطرفة في السلطة بعد قيامها بالمجزرة الرهيبة في حق جماهيرنا الشعبية و بعد ان نفذت مخطتها الاجرامية بالاعتماد على الجيش و البوليس و الميليشيا الحزبية و بعد ان حسمت تناقضاتها مع الأطراف الرجعية الاخرى في النظام انما يعد مؤشرا خيرا له الاثر العميق على نضال الحركة الجماهيرية بما فيها الحركة الطلابية . ذلك ان النظام الدموي سوف لن يقتصر على حرمان شعبنا من ايصال حقوقه المادية و المعنوية السياسية و الاقتصادية و الثقافية بل سوف لن يتأخر على استئصال الجيش و اراقة الدماء في سبيل الحفاظ على مصالحه و كيانه و مصالح اسداده الامبرياليين .

لقد انقضى عصر "التعايش السلمي" و انتصب مكانه عصر الصراع العربي و الصيني و النضال الدؤوب الذي لا يمكن ان يوصل الى امدافه الا اذا كان نضالا جديا و واعيا و منظما . ان اتمام الجيش في الحياة السياسية و الاعتماد عليه كقوة رجعية ضاربة لسفك دماء ابنا شعبنا المناضل و قمع تطلعاته انما يمثل اتجاها خطيرا للغاية في طلب سلطة و النظام و يمكن ان يتطور الى حد الوصول الى تدمير ديكتاتورية عسكرية خالصا تتعامل مع الجماهير الابوية الحديد و النار . لقد توالى المؤتمرات الرجعية ضد الحركة الطلابية و كانت الخبرة منها ما سمي بالمؤتمر الخارق للقيادة التي اتمتد بينزرت و التي جاء لمحارلة استيعاب الحركة الطلابية و اسكاتتها في ظروف قهروض نضال الطبقة العاملة و الجماهير الشعبية الكالحة و في ظروف تهمي ازمة النظام الداخلية التي تصبغ عن المآزق الاقتصادية و السياسي الذي وضع فيه البلاد خدمة للامبريالية العالمية و خاصة منها الامريكية . و سبقت هذه المؤامرة ما سمي بالمؤتمر 19 للاتحاد العام للطلبة تونسي الذي مثل انذاك حلقة جديدة في ضرب تطلعات الجماهير الطلابية من اجل ممارسة حقوقها في سبيل تنمية حرة ديمقراطية و ممتدة . و قد رفضت الجماهير الطلابية كلا المرئيين المزيفين ( كما رفضت سابقا كل مؤتمرات النظام ) رغم بروز اتجاه تصفيي يدعو الى الالتقاء مع السلطة و التخلي على مطالب الحركة الطلابية الجوهرية و رغم مؤامرات الاصلاحيين و الانتهازيين الهادفة الى تمييع النضال الطائفي و تمثيته و عزله عن نضال شعبنا و التفرقة به في ساحة الاصلاحية و المطالب المهنية و المادية .

لقد طرحت الجماهير الطلابية شعار نقابة حرة ديمقراطية و ممثلة بديع نضالية راقية و بصانة جماهيرية منذ 1972 . و لقد كانت حركة 72 من ناحية ردا على هيمنة النظام الدستوري العميل على منظمنا النقابية عبر فرضه عليها قيادة غير ممثلة و غير شرعية . مؤتمرا قرية او من ناحية اخرى تعبيرا عن سخط الجماهير الطلابية على السياسة العامة للنظام و طرحها شعارات تعبير عن مطالبها و اختياراتها الحقيقية و الخاصة بها . و لقد ثبت منذ ذلك الحين بالنسبة للحركة الطلابية ان شعارها المركزي هو تحقيق نقابة حرة ديمقراطية و ممثلة و ان النضال من اجل تحقيق بقية المعارك مرتبط بذلك المحور الاساسي . و يتبينها هذا الخط العام الذي يجعل النضال من اجل الحريات الديمقراطية - عبر النضال من اجل نقابة حرة ديمقراطية و ممثلة - مهمة اساسية . فجزت الحركة الطلابية تناقضاتها مع النظام الذي واجهها بشتى اشكال القمع و الضغوط و المناورات .

و لقد تعددت اشكال و طرق مراجعة النظام للحركة الطلابية و محاولة تشتيتها فتارة يتراجع عن النظام تحتضن النضال الجماهيري بقبول طلباتها و مقترحاتها ( مشروع برنامج حل الازمة سنة 1973 ) منتظرا فرصة مراجعة ذلك . و تارة اخرى يواجهها باشد انواع القمع ( تجفيد الدلية الديمقراطية - ايقافات 72 . 73 . 74 . 75 . 76 . 77 . 78 - محاكمات 74 . 75 . 76 . 77 . 78 ) و اقد عمل النظام غير ذلك على شق الحركة الطلابية و الضغط عليها لكي تقبل حاجله و التصفية للزمة ( مشروع مزالي - مشروع الرابطة ) و لكي تسلم بفشل النضال من اجل الحريات الديمقراطية في الجامعة و في البلاد .

لقد كانت مواجهة النظام للحركة الطلابية جزءاً من سياسة القمع و التصف التي ينتهجها ازاء كل فئات الحركة الشعبية في بلادنا \* فبعد "مؤتمر الوضوح" للحزب الدستوري الموحد دخل النظام الكمبرادوري مرحلة راقية في ضرب تالعات الجماهير الشعبية في الحريات الديمقراطية و قد اخذ قمع الجماهير اشكالا عدة :

\* تطبيق سياسة مهادنة لمصالح طبقات و فئات شعبية الكادحة و المضطهدة بعيدة كل البعد عن تحقيق حاجياتها ( التنمية الريفية - المقود الاجتماعية ... ) .

\* حرمان الجماهير من التعبير عن مواقفها و اختياراتها السياسية عن طريق ممارسة حقوقها في التنظيم النقابي و السياسي المستقل و في تسليط قوانين لديمقراطية عليها مثل قانون الانتخابات البلدية .

\* تسليط قيادات خائنة و عميلة على المنظمات النقابية و الجماهيرية مثل الاتحاد العام التونسي للشغل ...

\* ضرب كل النقابيين الممثلين الحقيقيين لقواعدهم و تسليط العقوبات عليهم .  
\* ضرب كل الوطنيين الذين يمارسون حقوقهم الأساسية السياسية ( ايقافات 1975 محاكمات 74 \* 75 \* 76 \* 77 \* 78 ) .

\* ممارسة القمع المباشر ضد الجماهير في اشكاله الرجعية الصغيفة ( تدخل البوليس و الجيش لقمع فعاليات الصال )

و لقد جاء المؤتمر السوري التاسع عشر في هذا الاطار العام ليمثل حلقة جديدة في ضرب تالعات الجماهير الشعبية في الحريات الديمقراطية \* و بعد هذا المؤتمر السوري و امام تصاعد الحركة الجماهيرية الشعبية و على رأسها الطبقة العاملة برزت في صفوف النظام تناقضات حادة تعبر عن عمق الأزمة التي يتخبط فيها منذ سنوات خاصة منذ 1969 و التي تمحورت حول شقين رئيسين = شق متطرف و شق معتدل \* فالأول لا يرى التعامل مع الحركة الجماهيرية الصاعدة - بما فيها الحركة الطلابية - الا بالقوة لذلك فهو يعمل جامدا على تعزيز اجهزة النظام القمعية و خاصة جهاز الجيش \* و هو كذلك على استبعاد تام لاراقة الدماء و نصب المشائق \* و اما الشق الثاني فانه يرى التعامل مع الحركة الجماهيرية بطرق اكثر ليونة \* و هو على استعداد للقيام ببعض التنازلات مع تأكيد على " احترام القانون و الدستور " و يمثل الطرفان شقين عميلين للامبريالية خاصة منها الامبريالية الامريكية و اوساطها التقليدية و الليبرالية .

و في هذا الاطار جاء ما سمي "بالمؤتمر الخارق للعادة " الذي انعقد ببغزرت ليمثل مؤامرة جديدة ضد الحركة الطلابية بهدف اسكاتنا و جعلها تابعة للنظام عن طريق احد اطرافه \* و من ناحية اخرى و انطلاقا من واقع الحركة الطلابية و من شعاراتها و من ممارساتها الماضية و الحاضرة ترفض الجماهير الطلابية هذا المؤتمر المؤامرة و هي تناضلت من اجل فرض حلها لارزمة الاتحاد عندما تسمح الظروف الموضوعية و الذاتية في البلاد بذلك \* و بالرغم من ذلك فان الوضع الذي خلقه المؤتمر السوري 19 و ما سمي "بالمؤتمر الخارق للعادة " و كذلك الاحداث الاخيرة بالبلاد يفرض علينا القيام بتقييم جديد للحركة الطلابية و تجريتها الماضية و خصوصا التي تلت مؤتمر قرية 1971 \* ان هذا الوضع يجبرنا حتما لمراجعة تقييمية للأهداف و الشعارات التي طرحتها الحركة الطلابية و كذلك الصيغ التنظيمية التي اتبعتها .

على مستوى الشعارات و الأهداف السياسية :

1971 انطلقنا من ان نضال الحركة الطلابية من اجل الحريات الديمقراطية عن طريق النضال من اجل نقابة حرة ديمقراطية و ممثلة نضال شرعي و متمشي مع متطلبات واقع تطور الصراع الطبقي و الوطني في بلادنا و متمشي مع كل شعارات كل فئات الحركة الشعبية من اجل ممارسة الحريات الديمقراطية و متمشي مع الأهداف الأساسية للنضال الوطني و الديمقراطي الذي تخوضه الطبقات و الفئات الكادحة

والمضطهدة في بلادنا فان الخط العام الذي تبنته الحركة الطلابية منذ حركة فيفري 72 و الذي يجعل التنال من اجل الفتاىة الحرة و الديمقراطية و الممثلة شمارة مركزيا و الذي يلوح المرور بالمؤتمر الخارق للمادة كحلقة ضرورية لتحقيقها فهو خط صحيح رغم الأخطاء و الانحرافات التي عرفتها الحركة الطلابية ابان ممارستها النضالية .

و اليوم بعد المؤتمر السوري 19 و بعد ما سمي بالمؤتمر الخارق للمادة " و بعد الأحداث الأخيرة في البلاد تبقى مهمة انجاز المؤتمر 18 الخارق للمادة مهمة رئيسية واجب تحقيقها من اجل تحقيق الديمقراطية و الديمقراطية و الممثلة .

ان المؤتمر 18 الخارق للمادة مهمة لن تتغلى عنها الحركة الطلابية و هي تصل لتجملها قفزة نوعية على كل المستويات . و هنا يجب التأكيد على مفهومنا للمؤتمر الخارق للمادة .

ان المؤتمر الخارق للمادة هو قبل كل شيء تبني الحركة الطلابية برنامجا شاملا لارحا شماراتها المرحلة التاريخية التي تمر بها بلادنا و موضحا لها الأهداف التي يجب ان تحققها .

و لا تكتمل شروط المؤتمر الخارق للمادة بهذا الا اذا كانت هذه الشارات والأهداف تمثل نضاليا و جماهيريا البديل لبرنامج النظام الصمىل . ان فالبنسبة لنا أن الشرط السياسي الأساسي هو تصديق شعارات الحركة الطلابية و توضيحها على مستوى طبيعتها و استيعابها من طرف الجماهير الطلابية الواسعة في اطار نضالها اليومي . لذلك يبقى المؤتمر الخارق للمادة قبل كل شيء بالتسفة لنا عملية

سياسية واعية خاضعة فضلا على تلك الشروط الى شرط ميزان القوى جامعي و وطنيا . و في هذا الاطار نوكد رفضنا لباقي التصورات للمؤتمر الخارق للمادة .

ان هذا الفهم للمؤتمر الخارق للمادة يجرنا الى التخلص من الصيغ القانونية البرلمانية التي طرحت للقيام به .

ان شكل المؤتمر لا يكون محددا مسبقا و انما خاضعا للظروف التي سيتع فيها و لمتطلباته و مقتضياتها . ان نقول ان المؤتمر الخارق للمادة سوف يتجاوز في شكله النضالي الاطار القانوني نظرا للظروف السياسية التي تعيشها البلاد .

اما باقى شعارات الحركة الطلابية فهي لا تتطلب تغييرا بعد انقاد المؤتمر السوري 19 و ما سمي بالمؤتمر الخارق للمادة " و بعد الأحداث الأخيرة بالاد بل يجب على الحركة الطلابية ان تواصل نضالها للممارسة تلك الشارات و فضح بياض النظام . لذلك فان باقى الشارات مثل مساندة النضالات الشعبية و النضال ضد الامبريالية و مساندة حركات التحرر الوطني و النضال من اجل تعليم ديمقراطي ...

مهام واجب على الحركة الطلابية ممارستها في اطار نضالها اليومي و بربطها بشمارها المركزي ( من اجل اتحاد عام لطلبة تونس حرا و ديمقراطيا و ممثلا ) و مهمتها الرئيسية ( الانجاز الفعلي للمؤتمر الخارق للمادة ) .

و انطلاقا من كل هذا نقرر بان ماته المرحلة التي تمر بها الحركة الطلابية هي اساسا مرحلة دواعية اهم مميزاتنا .

\*\*\* عفوية النضالات الشعبية التي يجهلها سجيئة انحرافات تكبلها و تمنع تصميم و تجنر تجاربها رغم بروز بوادر الوعي السياسي لدى قطاعات واسعة .

\*\*\* مثل القوى الوطنية و الديمقراطية اثر عمليات القمع المتتالية التي وجهها لها النظام .

\*\*\* هجمة وحشية من طرف النظام الصمىل ضد الجماهير الشعبية لابقاء حالة نضالاتها في ذلك المستوى ( القمع باشكاله المختلفة - السطو على المقظمات النضالية ... ) .

\*\*\* تطبيق برنامج كامل و متكامل يهدف اضهاد و استغلال الجماهير الشعبية من دون ان تكون هذه الأخيرة قاهرة سياسيا - على الأقل على مدى قصير - على فرض البديل الفعيل لذلك البرنامج ( التنمية

الريفية - الحقوق المشتركة - سيادة الاستقرار و الاستمرار - فلسفة " الأمانة و التفتح - اصلاح التعليم لاصلاح الاداري ... )

\*\*\* ضعف الحركة الطلابية بمد تجارب أدى بعضها الى انحرافات خطيرة .

\*\*\* عدم وضوح شعارات الحركة على مستوى طبيعتها و عدم استيعابها على مستوى الجماهير .

\*\*\* تراكم وتعمق المشاكل التي يجب النضال من أجل حلها ( المشاكل المادية الثقافية الاجتماعية )  
\*\*\* تعدد المؤتمرات التصفية والحركة الطلابية من طرف النظام المميل وبيادقه ( المؤتمر السوري 19 - مؤتمر بنزرت - مشروع وثيقة لاصلاح التعليم ... )

إذا كفا نقر بان هذه المرحلة هي مرحلة دفاعية ويجب على الحركة الطلابية ان تتكيف معها لكي تستطيع ان تتجاوزها وان تنتقل الى مرحلة اكثر ملائمة للنضال الطلابي لذلك يجب على الحركة الطلابية في آمار نضالها من تحقيقها شعارها المركزي و مهمتها الرئيسية ان تشمل على :  
- تبني ارضية سياسية واضحة تكون اداة توضيح خط الحركة الطلابية وشعاراتها الأساسية وقاعدة لعمليها اليومي \*

- تبني برنامج نضالي من اجل احباط كل مؤتمرات النظام و مغير عن المطامح الأساسية للطلبة و محبط كل ما ينجر عنها باعتبارها طمنا للحركة الطلابية و تطلعاتها الديمقراطية \*  
- النضال من اجل احباط مشروع اصلاح التعليم الذي قدمه وزير التربية السابق وثيقة و فضله و تقديم بديل له انطلاقا من مواقف الحركة و شعاراتها \*  
- العمل على اخضاع الصيغ التنظيمية و توظيفها للمهام المطروحة على الحركة الطلابية انطلاقا من واقعها و طبيعة هذه المرحلة جامعا و وطنيا \*  
و ان كانت هذه المهام مترابطة فيجب على الحركة الطلابية ان توظفها في اتجاه تكريس و ممارسة شعارها المركزي مع مهمة التمييز الدائم لشارات الحركة الطلابية نضاليا و جماهيريا \* و التي جانب ذلك يجب على الحركة الطلابية ان تبنى برنامجا نضاليا واضح المعالم يهدف الى تحقيق المؤتمر الخارق للعادة الشيء الذي يجعلها ترتقي الى مرحلة جديدة من تطورها ونضالها \*

علي مستوى الصيغ التنظيمية =  
إذا كانت الحركة الطلابية ( على مستوى ) تنظيمها تعيش الاقانونية منذ 1973 من دون ان تلاحق كمنظمة " غير مرخص لها " من قوى البوليس بالدستوري فان النظام المميل ارجد - بعد انعقاد المؤتمر السوري 19 و ماسمي بـ "المؤتمر الخارق للعادة " ببنزرت - الدعامة والركيزة التنظيمية والسياسية لذلك فهو يتم بحسب الضرب الهياكل النقابية المؤقتة للاتحاد الممثل الوحيد و الشرعي للطلبة باعتبارها منظمة " غير مرخص لها " \*

نظرا لان المؤتمر السوري 19 و ماسمي بالمؤتمر الخارق للعادة ببنزرت أعادا اسم الاتحاد العام للطلبة تونس للساحة الطلابية كمنظمة تعمل في اطار القانون - حيز رأي بيادق النظام - و بالطبع نظرا لان المناخ السياسي العام في البلاد - بعد شل الحركة الثورية و الجمهيرية - يسمح بذلك \*  
و اذا انطلقنا من ان الشعار المركزي للحركة الطلابية هو تحقيق نقابة حرة ليمفراطية و ممثلة عن طريق القيام بالمؤتمر الخارق للعادة و من ان اتجاها اليوم تعترضه صعوبات كثيرة و انه من الواجب علينا صرف جهودنا في هذا الاتجاه و تحقيق الضمانات الازمة لذلك \*

و ان كنا نقر بان القانون العام لمواجهة الحركة الشعبية من طرف النظام المميل هو القمع المكثف و الوحشي و ان القمع مسلط عادة بطريقة اوضح على الطلائع المنظمة و ان ميزان القوى على المستوى الوطني و الجامعي هو في صالح النظام و انه واجب على الحركة الطلابية ان لا تترك المسائل لخصاؤها اكثر يتسهل عملياته التصفية لذلك فنحن نرى ان على الحركة الطلابية ان تستفيد من الصيغ التنظيمية الملتفة و ان تتبنى السرية كذلك رئيسي في نضالها \* و انه لطبيعي لطبيعي تبني شكل العمل السري بالنسبة لحركة تلمب دورا ثوريا في حلبة الصراع الطبقي و الوطني في بلاد يحكمها نظام ديكتاتوري و ليس عسكري و ان هذا الاختيار هو قبل كل شيء اختيار سياسي تمليه القراءة العلمية للوضع السياسي الحالي و اتجاه تطوره المقبل \*

مستوى اشكال النضال = ان المفهوم الذي نتيناه للسرية يتطلق من طبيعة الحركة و واقعها الحاضر من ممارساتها الماضية \*

و حتى لا نتوقع بسبب اختيارنا هذا علينا ان نطور اشكالا نضالية جديدة و ان نتخلص من اشكال  
\* اجل

التضال التي تجعلنا نواجه النظام مباشرة و بصيغ كلاسيكية و ان ندعم حضورنا السياسي الدائم و  
الفعلي لدى الجماهير الطلابية و ان نستغل كل الأطر القانونية التي لا تظعن مواقفنا المبدئية من  
اجل ممارسة شعاراتنا \*

و من ناحية اخرى فان هذا الاختيار يجرنا الى اتخاذ كل الاجراءات التنظيمية الازمة الملائمة  
لاختياراتنا السياسية الجوهرية و التي تساعدنا على انجاز مهامنا ( مثل التعهد على الانضباط  
التقضيي - النظام المبرر و المحدود و المجدي - توسيع التمثيل القاعدي بصيغ خاصة و ملائمة و  
جديدة \*\*\* )

\* اعتبارا أن فرع باريس المؤقت هو جزء من الهياكل النقابية المؤقتة المنبثقة عن

برنامج 1973.

\* و اعتبارا للوضع الاستثنائي الذي يسود الاتحاد العام لطلبة تونس بتونس و الخارج و ما ينجر عنه من عدم وجود نصوص و لوائح و هياكل عادية منبثقة من مؤتمر خارق للعادة توافق عليها الجماهير الطلابية و تمثل الضمان السياسي و النقابي لمسيرة الاتحاد و تركز عليها المواقف السياسية للقيادة الوطنية .

\* و اعتبارا للوضع الذي ساد فرع باريس المؤقت منذ الجلسة العامة السنوية لسنة 1976 و المتمثل في عدم وجود أرضية سياسية نضالية للطلبة التونسيين و غياب تلم للعمل النقابي و السياسي لفرع الاتحاد نتيجة افلام هيئة الفرع و عدم قيامها بمسؤولياتها قصد تعبئة الجماهير الطلابية سياسيا و نقابيا مما جعل العمل في طلب فرع باريس المؤقت يقتصر على الجلسات العامة بعيدا عن العمل الجماهيري و خاصة القاعدة و ذلك رغم المحاولات التي بادرت بها هيئة الفرع للقيام بتعبئة قاعدية و التي فطمت للأسباب التالية =

1- السياسة الانزالية و الضيقة الأفق لهيئة الفرع بالإضافة الى مفهوم الصراع السائد الذي يقتصر على طرح بعض القضايا التي و ان تهم الحركة الطلابية لا تمثل الأجزاء من جملة المواضيع المطروح على الطلبة التي اثبت فيها مثل مسألة الامبريالية .

2- اقتصار هيئة فرع باريس على نقاشات في حلقات صغيرة تفقد اي افق جماهيري يجعل الطلبة وخاصة القواعد يمارسون بصورة فعلية حقهم النقابي و السياسي . بالإضافة الى ما تسببه تلك النقاشات العامة جدا عن وعي أو عن غير وعي من دفع الطلبة وخاصة الاغلبية التي تفقد أبسط المعلومات و الاخبار الى الملك و الإبتعاد عن النقابية .

3- طرق العمل المنحرفة التي لا تراعي أبسط المبادئ الديمقراطية في تبادل الآراء و درمل المسائل و الفض فيها بصورة تبعدنا عن الهيستيرييات و عن الإرهاب السياسي الممارس من حين لآخر ضد الطلبة المناقذين لسياسة هيئة الفرع . و احتقار المطالب الملحة و الشرعية لجموع الطلبة و المتعلقة بمصالحها السياسية و النقابية .

\* اعتبارا لهذا الوضع فان الجلسة العامة التي دعته لها هيئة فرع باريس المؤقت لا يمكن أن تخرج الفرع المؤقت من أزمتة و أن تصهره في نضال بقية فصائل الحركة الطلابية الا اذا اعتمدت على طرح المسائل الجوهرية و البحث فيها و تصميقيتها بصورة تسمح لغالبية الطلبة المساهمة في النقاش و اثرائه بمقترحات ملموسة . وبالتالي فان الفض في أي مسألة مصيرية تتعلق بالفرع لا يمكن أن يكتب لها النجاح الا اذا لم تأخذ بعين الاعتبار طموحات الجماهير الصغيرة \* و اعتبارا لما أفرزته الجلسة الاولى و الثانية ( السبت و الاحد 21 و 22 ماي ) للجلسة العامة الاستثنائية من طمس للقضايا الجوهرية من طرف هيئة الفرع المؤقتة رغم الاختلافات التي برزت والتي تمس بمكاسب الحركة الطلابية فان أي قرار تجسده هيئة فرع باريس المؤقت ( التي أعريت عن نيتها في الاستقالة ) أو أي هيكل ثاني يتم انتخابه من الجلسة العامة الاستثنائية لا يأخذ بعين الاعتبار الملاحظات و الاعتبارات الواردة سلفا لا يحمل الا هيئة الفرع أو الهيكل المنبثق من الجلسة العامة الاستثنائية مسؤولية النتائج التي يمكن أن تنتج عن القرار ولا يمكن أن يصبر عن مطامع الحركة الطلابية في باريس و يصبح من حق أي طالب أن يندد به كقرار لا ديموقراطي ولا يمثل رغبات الطلبة .

نظرا لكل تلك الاعتبارات و للخروج من الوضعية التي يوجد فيها الفرع المؤقت فاننا نقتراح الصيغة التالية =

1- ان مهمة الجلسة العامة الاستثنائية يجب أن تقتصر على انتخاب لجنة تحضيرية تكون مهامها كالآتي =

+ تعمل وفق شارات فيفري 1972 و تدافع على مكاسب الحركة الطلابية على المستوى السياسي و النقابي وذلك بدفع و تصميقي نضالية الحركة الطلابية التونسية بباريس .

+ تكون لها ملاحظات هيئة الفرع المؤقت فيما يتعلق في العلاقات الداخلية والعلاقات

الخارجية •

+ تتمثل مهامها الأساسية في =

أ - تحضير جلسة عامة استثنائية فيما بين 15 و 30 ديسمبر 1977 •

ب - ارساء قواعد في التمرينات الطلابية بباريس وضواحيها وذلك على أساس

نشاطات قاعدية •

أما فيما يتعلق بالجلسة العامة الاستثنائية والتحضير لها فان ذلك يكون

كالآتي =

(1) تكوين لجان مفتوحة تحت اشراف اللجنة التحضيرية لمركز مشاريع النصوص واللوائح

بعد قيامها باجتماعات تدعو لها كل الطلبة بباريس •

- لجنة السياسة العامة =

+ مشروع (أو مشاريع) لائحة حول المؤتمر الخارق للعادة •

+ مشروع (أو مشاريع) لائحة حول السياسة العامة •

+ مشروع (أو مشاريع) لائحة حول التعليم •

+ مشروع (أو مشاريع) لائحة حول الحريات الديمقراطية •

- لجنة الشؤون النقابية =

+ مشروع (أو مشاريع) ميثاق الطالب •

+ مشروع (أو مشاريع) قانون داخلي •

+ مشروع (أو مشاريع) قانون أساسي •

- لجنة التقييم =

+ مشروع (أو مشاريع) تقييم لفتحية الفرع المؤقت بباريس •

+ مشروع (أو مشاريع) تعميق الشعارات وخاصة شعار المؤتمر

الخارق للمادة وشعار " من أجل نقابة ديمقراطية ممثلة "

(2) تقترح اللجان كل المشاريع على اللجنة التحضيرية التي تصادق على مشروع واحد

تقترحه كقاعدة للنقاش في الجلسة العامة الاستثنائية التي ستدعو لها وذلك للض في اللوائح

والنصوص والتي يجب أن يتم نشرها وتوزيعها قبل الدعوة الى الجلسة العامة الاستثنائية •

وفيما يتعلق بإرساء القواعد الطلابية بباريس وضواحيها فان ذلك يكون على

أساس اللوائح والنصوص التي أحرزت على الاغلبية في الجلسة العامة الاستثنائية • ويتمثل

عمل اللجنة التحضيرية في الدعوة الى جلسات عامة انتخابية للقواعد تتم تحت اشرافها حتى

يقع الفرض في اللوائح والنصوص ويقع انتخاب هيئة قاعدية • كما انه من حق أي البان يقترح

على الجلسة العامة الانتخابية القاعدية مشاريع أو نصوص ...

وبعد القيام بالانتخابات القاعدية يتم تشكيل الفيدرالية التي تصبح نصوص

ولوائح وبرامج الاغلبية فيها تمثل موقف الفرع المؤقت ويقع على أساسها انتخاب هيئة الفرع

المؤقت من الفيدرالية لتقوم بمهمة الاشراف على الفرع •

ملاحظة = تنتهي مهمة اللجنة التحضيرية حين انتخاب هيئة الفرع المؤقت

من الفيدرالية • ولا يحق لعناصر هيئة الفرع القديمة أن تقترح للجنة التحضيرية • ويحق

لاي عنصر من اللجنة التحضيرية الترشح في القواعد •

أيها الرفاق =

ان المطلوب من الجلسة العامة الاستثنائية ليس البرنامج فحسب بل تعبئة جماهيرية

تستند على ممارسة الطلبة لحقوقها السياسية والنقابية كما أن الهدف من كل هذه العملية هو

وضع أسس ثابتة - للهيكل النقابية المؤقتة بباريس تستمد شرعيتها من الجماهير الطلابية •

الطلبة الوافدون الديموقراطيون القونسيون

## المجد لنضال الأبيقة العاملة في تونس

تعتبر البلاد موجة نضالات جماهيرية تتوجت بالانقلاب الذي قامت به الطبقة العاملة التونسية يوم الخميس 26 جانفي 78 والذي كانت نتيجته الأولى سقوط المشاركات من أبناء شعبنا المناضل تحت رصاص النظام البورقوبي البلاطوني واللاشعبي واللاديمقراطي والتي استعمل كل أجهزته القمسية من بوليس وجيش وميليشية حزب الدستور لصد المظاهرات الجماهير الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة

لم تكن هذه النضالات عفوية بل كانت كتتمت حلقة نضالية خاضتها الأبيقات المضاهده والمسحوق والمستنلة ضد النظام الصميل والتي رفضت أن تتحمل مسؤولية الأزمة التي يتخبط فيها النظام والمتمثلة في :

1- تفاقم غلاء المعيشة وتدهور القدرة الشرائية للمواطن الذي أصبح غير قادر أن يوفر لنفسه ولافراد عائلته أبسط وسائل العيش والمتسبب والمسؤول على هذه الأزمة هو النظام الذي اختار للبلاد سياسة التبعية للدول الامبريالية وفتح أبواب البلاد على سراعها للنهب الامبريالي ووفر للامبرياليين ولسملائهم كل الوسائل القانونية حتى يستولوا خيرات البلاد وكل الطاقات الخلاقة لايداء شعبنا

2- انتشار البطالة والتي هي انعكاس على مستوى التشغيل لسياسة النظام الصميل والتي تأسرت خاصة في السنوات الأخيرة بعد ان اغلقت الدول الغربية الرأسمالية ابوابها على المهاجرين التونسيين و سلطت عليهم قوانين و اجراءات تصفية و عتصرية وذلك بموافقة النظام التونسي الصميل مع ذلك يجب الإشارة الى ازمة السكن حيث ان بعض المحتكرين استولوا الشرعية التي مندم بها النظام ليقتصوا اكثر فاكثر اموال الجماهير المضاهمة كما تجدر الإشارة الى تدهور الاخلاق و انتشار الرشوة و المتسبب الرئيسي لكل هذه الازمات هو النظام و سياسته الثقافية والاجتماعية و المبنية على الصمالة و الفطرسة .

فشل سياسة الحكومة في كل الميادين خاصة الحكومة التي لم تتمكن ان تمنح الشعب بالمشاركات التي تروجهما كمشاق الرقي و الوحدة القومية المبنين على الوفاق الطبقي تلك المشاركات التي لم تلقى صدا في اوساط الجماهير التي رفضتنا في اكثر من مرة .

- الازمة التي يتخبط فيها النظام بكل اطرافه و الناتجة على النكالب على الحكم و تحضير ما بعد البورقوبية . هذه الازمة التي افرزت عدة تيارات و اجامات داخل الطبقات الحاكمة والتي كانت تاهرتنا الاساسية الصراع بين البيروقراطية الحزبية التي يتزعمها الصباح و عبد الله فرحات و التي تعتمد على الميليشيا الحزبية من جهة و البيروقراطية النقابية تحت قيادة الحبيب عاشور من جهة اخرى و التي تحظى بسلطة كل القوى الاملاحية و كل التيارات الاصلاحية التي تلقى نفسها بديمقراطية و ليبرالية كجماعة احمد المستيري الذين يتزعمون في المدة الاخيرة رابطة حقوق الانسان و التي احطت بموافقة الوزير السابق للداخلية الطاهر بلخوجة الذي يريد نفسه من انصار الليبرالية - تلك البيروقراطية لنقابية التي

التي تبرز أندية دول فصائل الشمال وتورا من بهم مع النظام النسيدي حتى تتحصل أكثر فأكثر على مراكز قوة داخل النظام .

تلك هي الظروف التي جعلت الطبقة العاملة تتحرك وتناضل في سبيل تحقيق أهدافها النقابية والسياسية وذلك منذ أواخر المائتة الفارطة وخاصة بعد أحداث قصر ملال الدامية والتي فشل البوليس في تكسيهما فالتجئى النظام الى قوات الجيش التي استعملت كل اجهزتها الحديثة وتوريقها الوحشية لقد يرمنة تلك الأحداث القدرة النضالية لجماهيرنا وبرهنت كذلك أن قوة النار والحديد لن تكفى لالء نار الجماهير وتوالت النضالات والاضرابات ومن قصر ملال الى منز بورقيبة حيث اوقف وحكم عدة نقابيين مخلصين و الى باجى والقصرين . . . . .

أمام تصاعد المد الجماهيرى التجأ النظام الى كل الطرق القمعية ف ضرب وحاكم ووقف حتى يوفى لسيادة الامبرياليين السلم الاجتماعية المنشودة و اتار هذا النظام أن يقوم بحملة تصفية داخل جهازه فأقصى الطاهر بالخوجى وجماعة تلك العملاء الذين يرتدون لباس اليبيرية ووضع مكانهم عملاء أكثر اخلاصا يتلائمون مع الرجة البوليسى العسكرية الذى بدء يفتحه النظام بعد أن حذر له الطاهر بالخوجة كل ظروف النجاح .

هذه هي الظروف التي جعلت النظام الصمىل الخائن يلجأ الى الجيش لقمع الجماهير وتطغاة ومكنا تصرف الجيش والبوليس مع المتظاهرين يوم الخميس 26 / 1 / 76 مع المتظاهرين والمضربين واستعمل كل اجهزته الحديثة لقمع أبناء شعبنا فصد الى اطلاق الرصاص على المتظاهرين والنقابيين المخلصين الوطنيين وصقت العشرات من أبناء شعبنا كما سقط من قبلهم حصاد تحت ايدي المصائب الاستعمارية وكل شهداء الحركة الوطنية الذين سقطت تحت ايدي الاستعمار والعملاء البرقبيين كما اوقف العديد من النقابيين المخلصين والمتظاهرين .

أن نضال الجماهير الشعبية تحت قيادة الطبقة العاملة ينسهر ضمن النضال التحررى من قيود الاستعمار والامبريالية وكل قوة الهيمن الذى يخوضه شعبنا وأن كل الذين سقطو تحت رصاص البوليس يعتبرون شهداء الوطن والحركة الوطنية التونسية فى نضالها من أجل الديمقراطية والسيادة الوطنية والوحده العربية .

هذه الحملات التصفية تبرهن مرة أخرى على عترة هذا النظام الصمىل وعداوته للجماهير الشعبية وتفند كل الارحاح الانتهازية التى تريد أن تبرر ساحتة وتجلة وطنين وديمقطين كما تبين الأحداث الاخيرة فشل كل القوة الانتهازية واطرحا تههم والذين يريدون ان يتحاور مع النظام الصمىل الاشمبى والاديمقراطى وهذه هي الارحاح الذين يريدون تمريرها القوه الانتهازية داخل الحركة النقابية العمالية والطلابية التى تعمل على جر الحركة النقابية الى أحضان النظام وتجريدها من طبيعتها الوطنى والديمقراطى المعادى للنظام والامبريالية والصهيونية .

عاش النضال الطبقة العاملة التونسية ضد النظام الرجضى الصمىل .  
عاش نضال الجماهير الشعبية ضد القوة الهيمن والامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ومن أجل التحرر الوطنى والديمقراطية والوحده العربية والتقدم الاجتماعى .  
نطالب بكل الحاج اطلاق صراح كل الموقفين بدون شرط او قيد .

ندد بالنظام الصمىل وسياسة القمعية ويتصاعد قوة القمع من بوليس وجيش وناللب بان تصلى كل الحقائق حول تدخل الجيش والبوليس لضرب الجماهير الشعبية .

لنفخذ كل الذين سقط يوم 26 / 1 / 78 تحت رصاص النظام الخائن .  
لنتحمل الحركة الطلبيه مسؤوليتها كجزء من الحركة الوطنية الديمقراطية وتساند فعليا وبصفة حلية كل المنظمات الجماهيرية المعادى للنظام والامبريالية .  
عاش نضال الطبقة العاملة من أجل اتحاد العالم التونسى للنضال حرا ديمقراطيين وممثلا ووطنيين .

الطلبة الوانين الديمقراطيين

التونسين  
( 1978/1/29 )